المصرف العربي الدولي
ARAB INTERNATIONAL BANK

التقـــرير السنـوى 2017

المحتويات

01

نظرة عامة

6 كلمة مجلس الإدارة
8 نبذة عن المصرف
10 المساهمون
11 أعضاء مجلس الإدارة
12 أهم المعلومات والمؤشرات المالية

02

تقرير مجلس الإدارة

18 المركز المالى
26 قائمة الدخل

03

الحوكمة

32 مجلس الإدارة
33 الهيكل التنظيمى
34 لجان مجلس الإدارة
36 نظم الرقابة الداخلية

04

القوائم المالية

42 تقرير مراقبى الحسابات
44 القوائم المالية
49 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

05

التواصل مع المصرف

96 مساعدا الأعضاء المنتدبين ومديرو العموم
97 مديرو الفروع
98 عناوين الفروع

01
نظرة عامة

6 كلمة رئيس مجلس الإدارة
8 نبذة عن المصرف
10 المساهمون
11 أعضاء مجلس الإدارة
12 أهم المعلومات والمؤشرات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائى أعضاء مجلس إدارة المصرف العربى الدولى يسعدني أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العامة لمصرفنا، وبهذه المناسبة فإنه يشرفنى أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد للتقرير السنوي الذي يسلط الضوء على أداء المصرف وأنشطته الرئيسية وبيان القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017، تلك السنة التي شهدت انجازات عديدة ونمو ملحوظ في الأداء المالي لمصرفنا وتحقيق أهداف إستراتيجية ستكون بمثابة حجر الأساس لمزيد من التطور والمنافسة في السوق المصرفي.

الإقتصاد العالمى

عالمياً فإن المشهد الإقتصادى يبعث على التفاؤل فى الوقت الراهن، فقد إتسع نطاق الإنتعاش الإقتصادى العالمى الذى بدأ نحو منتصف عام 2016 وإكتسب مزيداً من القوة وإستمر فى 2017 حيث بلغ النمو العالمى 3،8 % فى 2017، وهو المعدل الأسرع منذ عام 2011. لهذا توقع صندوق النقد الدولى أن يبلغ النمو العالمى 3،9 % فى عامى 2018 و 2019 وأن تحقق الإقتصادات المتقدمة نمواً أسرع وأن تتقلص الطاقة الفائضة فى اقتصادات منطقة اليورو بدعم من السياسات النقدية التيسيرية، وأن تكون سياسة المالية العامة التوسعية فى الولايات المتحدة دافعاً للإقتصاد الأمريكى إلى أن يتجاوز مستوى التشغيل الكامل. ومن المتوقع أن تزداد قوة النمو الكلى فى اقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، مع استمرار النمو القوى فى البلدان الصاعدة الأسيوية والأوروبية مع تحسن محدود فى البلدان المصدرة للسلع الأولية.

ومن الطبيعى أن الزخم المتوقع فى معدلات النمو سيتبعه تباطؤ لعامى 2018 و 2019 فى نهاية المطاف وفقاً لتتابع الدورات الإقتصادية، لذلك ينبغى لصناع السياسات إغتنام الفرصة السانحة لتدعيم النمو وجعله أكثر إستدامه والإستعداد بأدوات أفضل لمواجهة الهبوط الإقتصادى متى حدث وتفادى تأثيراته السلبية على المؤشرات الإقتصادية العالمية بصفة عامة ومؤشرات البطالة والتشغيل بصفة خاصة.

دولة المقر

على الصعيد المحلي، لم يكن الاقتصاد الوطنى بمنأى عن الاقتصاد العالمي، حيث واصل الاقتصاد المصرى تعافيه و جني ثمار الإصلاحات الإقتصادية التى تبنتها الدولة. و قد رفعت وكالة «فيتش» و «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الإئتمانى النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية، وهو ما إنعكس على زيادة طلب المستثمرين الدوليين للسندات السيادية المصرية بالعملة الأجنبية.

وقد إرتفع الناتج المحلى الإجمالى في الربع الثاني من العام المالي 2017/2018 إلى حوالى 5،3 % من 3،8 % فى الفترة ذاتها العام المالى السابق، كذلك بلغ معدل نمو الناتج المحلى 4،2 % خلال العام المالى 2016 / 2017 مقارنة بنحو 4،3 % خلال العام الماضى السابق مدفوعاً بنمو فى عدة قطاعات أهمها السياحة، والغاز الطبيعى، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية. وإنخفض عجز الموازنة ليسجل 4،4 % كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو - ديسمبر 2017 / 2018، مقارنة 5 % خلال نفس الفترة من العام الماضى.

وقد صاحب التعافى الإقتصادى الناشىء حدوث تراجع مطرد فى معدل البطالة الذى هبط إلى أدنى مستوى له منذ منتصف السنة المالية 2010، واستمر معدل التضخم الكلى والأساسى السنويان فى التراجع للشهر السادس على التوالى فى يناير 2018 ليصلا الى 17،1 % و 14،4 % مقابل 33 % و 35 % وهما أعلى نسبتين سجلت لهما على التوالى فى يوليو 2017.

وحقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ 2،2 % من الناتج المحلى الإجمالى

خـلال الفتـــرة يوليـــو - سبتمبـــر 2017 / 2018، مقابل 0,5 % من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتراجع العجز التجارى بنسبة 8,4 % فى العام المالى 2016 / 2017 مقارنة بالعام المالى الماضى.

ارتفع إجمالى الدين الحكومى (المحلى والخارجى) ليصل 105,6 % من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية مارس 2017.

وقد رصد البنك الدولى الآفاق المستقبلية الإيجابية للإقتصاد المصرى، حيث أكد أنه مع استمرار زخم الاصلاحات يتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادى وأن تتقلص الاختلالات الهيكيلية بدرجة أكبر، ومن المتوقع أن ينمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى بنسبة 5 % فى السنة المالية 2018 وأن يرتفع تدريجيا إلى 5.8 % بحلول السنة المالية 2020، ومن المتوقع أيضا أن يكون المحرك للنمو هو مرونة الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة بالإضافة إلى حدوث تحسن تدريجى فى حصيلة ميزان المدفوعات لاسيما من قطاعى السياحة والغاز الطبيعى.

المصرف العربى الدولى

استمرت جهود المصرف في تحقيق تحول نوعي و إعادة هيكلة شاملة و تنظيم لأعماله بالتركيز على تقديم خدمات تلبي احتياجات عملاءه و تواكب التطور الذي تشهده الأسواق. فقد نجحنا في تطبيق احد الأنظمة البنكية الأحدث على مستوى العالم من مجموعة Finastra الدولية، ليكون تطبيقه بمثابة عملية تطور نوعية تفتح الأبواب أمامنا للدخول في حقبة رقمية جديدة وطرح خدمات الكترونية حديثة، وذلك تحقيقا لتوجهاتنا بطرح كل ما هو جديد ومتطور من خدمات في العالم المصرفي.

وقد تميزت مؤشرات أداء المصرف بنمو إجمالى الدخل بنسبة 45 % ليصبح 144 مليون دولار أمريكى فى عام 2017 مقابل 99 مليون دولار أمريكى العام السابق، بينما سجل صافى الربح إرتفاع بنسبة 43 % ليصبح 55,5 مليون دولار أمريكى فى عام 2017 مقابل 39 مليون دولار أمريكى العام السابق. كذلك إرتفعـت ودائع العملاء بنسبة 11 % لتصبح 3,113 مليار دولار أمريكى فى عام 2017 مقابل 3,108 مليار دولار أمريكى العام السابق. وقد بلغ معدل تغطية مخصص الاضمحلال المحدد لصـافى محفظـة القروض المتعثـرة 79 % فى عام 2017 مقابل 62 % العام السابق.

وقد تم إقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين هذا العام تدعيماً لمركز المصرف المالى ولتطبيق خطتنا الإستراتيجية للتوسع والتوافق مع المعايير الدولية ومواكبة التطورات بالسوق المصرفى المصرى وتعزيزاً لمكانة مصرفنا ضمن البنوك المحلية من خلال الإنتشار الجغرافى فى السنوات المقبلة.

ومع استمرارية دعم وتعاون مساهمينا، فإننا على ثقة بأن العام 2018 سيكون عاماً جديداً يتم خلاله تحقيق نجاحات وإنجازات أكبر.

وفي الختام يسرني أن أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس إدارة المصرف على ما بذلوه من جهد لمواصلة تحقيق أهدافنا المرسومة، والشكر موصول لفريق العمل بالمصرف على جهودهم الملموسة في خدمة المصرف بما يحقق آمال وتطلعات مساهميه وعملائه.

متمنياً للجميع التوفيق والنجاح،،

هشام رامز عبد الحافظ

رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن المصرف

تأسس المصرف العربى الدولى عام 1974 طبقاً لإتفاقية دولية بين حكومات جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. المركز الرئيسى والمحل القانونى للمصرف هو مدينة القاهرة.

الغرض من هذا المصرف هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الإقتصادية والتجارة الخارجية وبصفة خاصة للدول الأعضاء وغيرها من الدول والبلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر :

- قبول الودائع النقدية لآجل أو تحت الطلب وفتح الحسابات لحكومات الدول العربية وغير العربية والهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد من البلاد العربية وغير العربية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية للدول العربية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إئتمانية للمستوردين، ومنح تمويلات مقدمة للمصدرين، وكذلك التأمين على أو ضمان التسهيلات اللازمة لتلك العمليات.
- تنظيم المساهمة فى مشروعات وبرامج الإستثمار المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وخاصة ما كان منها ذا طابع مشترك بين عدد من الدول العربية.
- تقديم القروض الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل لأغراض التنمية.
- تأسيس أو شراء شركات أو الإشتراك بأى وجه مع المصارف والشركات العربية والأجنبية والتى تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله والتى تعاونه على تحقيق أغراضه فى البلاد العربية أو الأجنبية.

فى إطار سعى المصرف إلى التوسع فى أنشطته وإنشاء فروع جديدة وتقديم كل الخدمات لعملائه بحيث يتعامل بكافة العملات بما فيها الجنيه المصرى مع الإحتفاظ بجميع المزايا التى كفلتها إتفاقية تأسيسه سواء للمساهمين أو المتعاملين معه. فقد قررت الجمعيه العمومية غير العادية للمصرف العربى الدولى المنعقدة فى 22 مارس 2012 تعديل بعض مواد إتفاقية تأسيس المصرف ونظامها الأساسى وفيما يلى أهم هذه التعديلات :-

- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التى يحددها مجلس الإدارة.
- لا يسرى على هذا المصرف أو فروعه القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة فى الدول الأعضاء التى يعمل بها المصرف أو فروعه.
- وبما لايتعارض مع ماتقدم ومع باقى مواد الإتفاقية، يخضع المصرف لرقابة البنك المركزى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروعه فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها.

وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا التعديل إعتباراً من أول إبريل 2015.

المساهمون

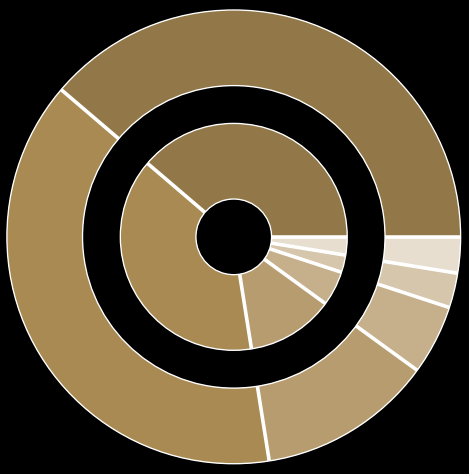

الإجمالى
100

38.76	البنك المركزى المصرى نيابة عن جمهورية مصر العربية
38.76	المصرف الليبي الخارجى نيابة عن دولة ليبيا
12.503	جهاز أبو ظبى للإستثمار
4.984	شركة قطر القابضة نيابة عن دولة قطر
2.490	صندوق الإحتياطي العام للدولة بسلطنة عمان
2.503	شركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج

أعضاء مجلس الإدارة

الاستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
الاستاذ / محمد إبراهيم عبد الجواد	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الاستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الاستاذ / جمال محمد نجم	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / الطاهر امحمد سركز	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / محمد محمد بن يوسف	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / على سالم محمد الحبرى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / أحمد على الحمادى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / طارق الخولى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / حمد راشد النعيمى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / طارق فايد	عضو مجلس الإدارة (حتى 2017/12/31)
الاستاذ / رامى أحمد أبو النجا	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / عبد الفتاح عبد السلام النعمى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / خالد محمد الخاجه	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / محمد خلفان الظاهرى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / عصام الدين سالم علاق	عضو مجلس الإدارة (إعتباراً من 2017/7/13)

أهم المعلومات والمؤشرات المالية

(بالألف دولار أمريكي)

بنود من قائمة الدخل	2017	2016
إجمالى الدخل من التشغيل	144 389	130 841
إجمالى مصروفات التشغيل	(51 162)	(44 360)
أرباح التشغيل قبل المخصصات	93 227	86 481
صافى أرباح العام	55 463	38 858

(بالمليون دولار أمريكي)

بنود من المركز المالى		
إجمالى الأصول	4 924	4 695
نقدية وأرصدة لدى البنوك	1 231	921
القروض والسلفيات (بالصافى)	1 228	1 341
أذون خزانة	1 554	1 624
إستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع	25	35
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	308	234
إستثمارات فى شركات شقيقة	474	453
ودائع العمـلاء	3 113	2 804
إجمالى حقوق المساهمين	982	934

مؤشـــرات (%)	%	%
جودة الأصول		
معدل نمو إجمالى الأصول	4.88	32.5
مخصص القروض / إجمالى القروض	10.96	8.15
مخصص القروض / القروض الغير منتجة	104.88	80.19
كفاءة رأس المال		
معدل نمو حقوق الملكية	5.14	10.14
حقوق الملكية / إجمالى الأصول	19.93	19.88
السيولـــة		
القروض (بالصافى) / إجمالى الودائع	31.52	36.07
القروض (بالصافى) / إجمالى ودائع العملاء	39.46	47.82
إجمالى ودائع العملاء / إجمالى الودائع	79.87	75.43
الأصول السائلة / إجمالى الأصول	56.56	54.19
معدلات الربحية		
العائد / متوسط الأصول	1.15	0.94
العائد / متوسط حقوق الملكية	5.79	4.36
العائد / رأس المال المدفوع	9.24	6.48

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل الإستخدامات		
%25	أرصدة نقدية لدى البنوك	1,231,032
%31,5	أذون خزانه	1,554,341
%0,5	إستثمارات متاحة للبيع	25,208
%0	إستثمارات بغرض المتاجره	0
%25	قروض و تسهيلات	1,228,470
%6	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	308,390
%10	مساهمات فى شركات تابعة وشقيقة	473,907
%2	أخرى	103,017
		4,924,365

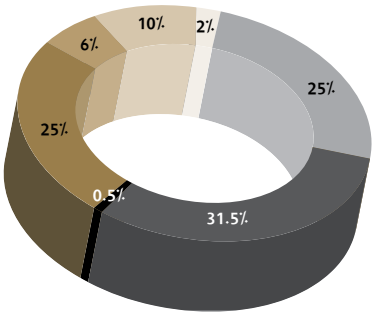

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل الموارد		
%63	ودائع العملاء	3,112,873
%16	ودائع من البنوك	784,437
%20	حقوق الملكية	981,623
%1	أخرى	45,432
		4,924,365

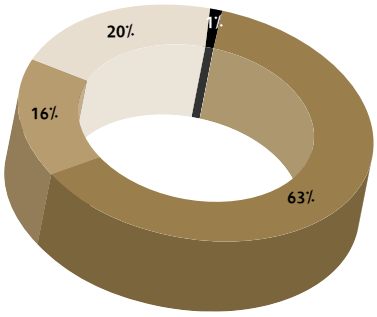

(بالألف دولار أمريكي)

إجمالى محفظة القروض والسلفيات حسب النوع		
%3	عملاء	37,857
%87	قروض شركات ومؤسسات	1,287,127
%10	بنوك	150,000
		1,474,984

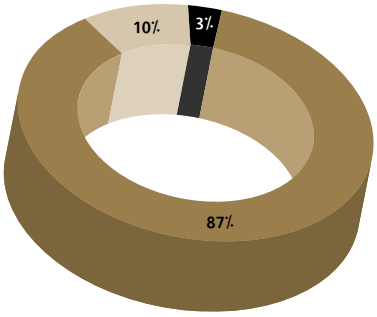

(بالألف دولار أمريكي)

إجمالى القروض والسلفيات حسب القطاعات		
%15	مؤسسات مالية	202,722
%15	مؤسسات صناعية	204,800
%5	تجارية	73,489
%25	تعدين وخدمات بترولية	353,870
%8	كهرباء	113,813
%17	سياحه	238,651
%15	متنوعة	202,792
		1,390,137

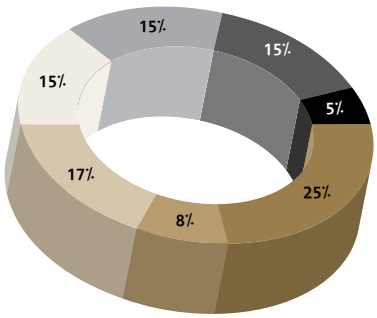

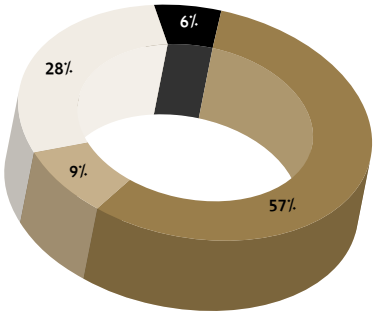

(بالألف دولار أمريكي)

الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات		
%57	مؤسسات مالية	271,921
%9	مشروعات سياحية	41,702
%28	مشروعات تجارية وصناعية	132,499
%6	تكنولوجيا وتعليم	27,785
		473,907

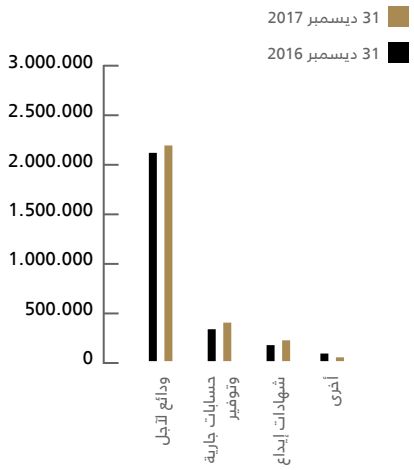

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل ودائع العملاء	Dec / 17	Dec / 16
ودائع لآجل	2,281,863	2,135,709
حسابات جارية وتوفير	492,899	414,980
شهادات إيداع	323,299	207,608
أخرى	14,812	45,615
	3,112,873	2,803,912

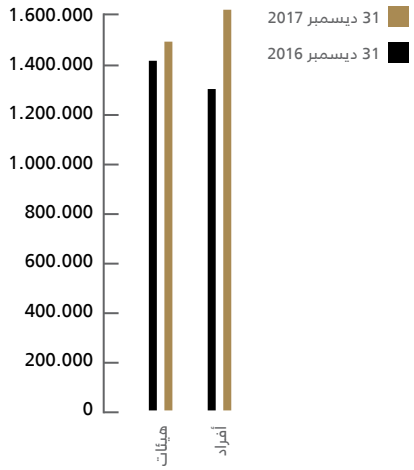

(بالألف دولار أمريكي)

ودائع العملاء حسب المصدر	Dec / 17	Dec / 16
هيئات	1,511,400	1,405,644
أفراد	1,601,473	1,398,268
	3,112,873	2,803,912

(بالألف دولار أمريكي)

توزيع ودائع البنوك

	Dec / 17	Dec / 16
بنوك محلية	332,928	357,428
بنوك أجنبية	451,509	556,013
	784,437	913,441

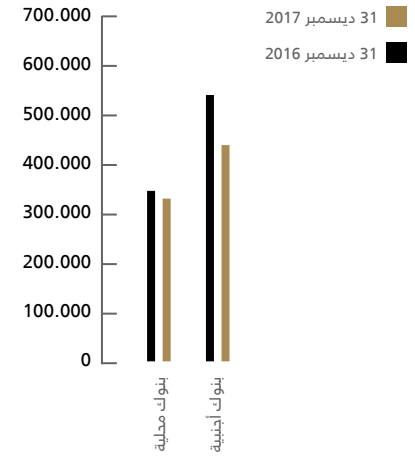

(بالألف دولار أمريكي)

صافى القروض / ودائع العملاء

	ودائع العملاء	صافى القروض
2012	1,794,840	1,462,405
2013	1,760,051	1,352,450
2014	1,785,901	1,348,606
2015	1,943,896	1,438,551
2016	2,803,912	1,340,876
2017	**3,112,873**	**1,228,470**

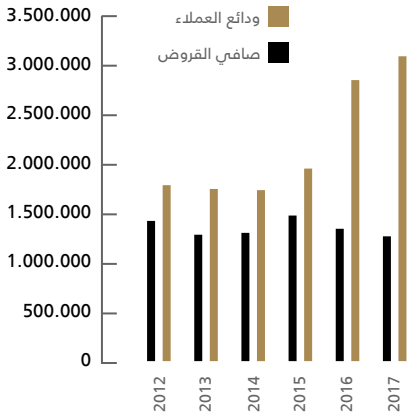

(بالألف دولار أمريكي)

توزيع الإحتياطيات

	Dec / 17	Dec / 16
إحتياطى قانونى	117,134	113,248
إحتياطى عام	73,582	73,582
إحتياطى التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة	57,814	52,873
إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	688	1,277
	249,218	240,980

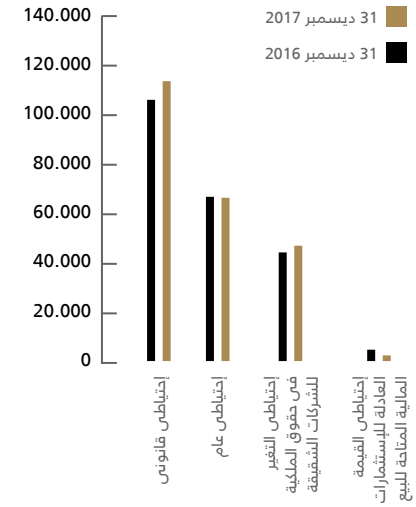

02
تقرير مجلس الإدارة

18 المركز المالى
26 قائمة الدخل

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف خلال عام 2017

أولاً: المركز المالى

تم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى الصادرة فى 16 ديسمبر 2008 .

وقد تم مراجعة تلك القوائم المالية من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين وفقاً للقواعد المشار إليها أعلاه وأُصدر عنها رأى غير متحفظ بأن تلك القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالى للمصرف فى 31 ديسمبر2017 وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ .

(1) الموارد

بلغ إجمالى الموارد فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 4 924 مليون دولار أمريكى مقابل 4 695 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 229 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى مصادر تلك الموارد :-

(مليون دولار أمريكى)

المصادر	31-dec.-2017		31-dec.-2016		التغير (-)/+
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
حقوق الملكية	982	20	934	19.9	48
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	3 113	63.2	2 804	59.7	309
ودائع البنوك	784	15.9	913	19.4	(129)
أرصدة دائنة أخرى ومخصصات	45	0.9	44	1.0	1
الإجمالى	4 924	100	4 695	100	229

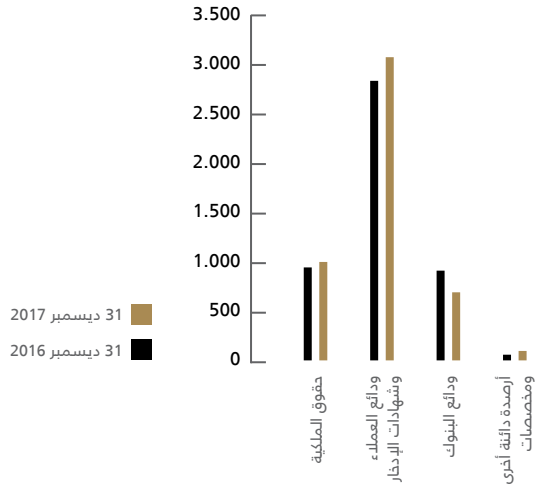

(أ) حقوق الملكية

بلغ إجمالى حقوق الملكية فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 982 مليون دولار أمريكى مقابل 934 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 48 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى تحليل بنود حقوق الملكية فى 31 ديسمبر 2017/2016 :-

(مليون دولار أمريكى)

البنـد	31-dec.-2017	31-dec.-2016	التغير(-)/+
	القيمة	القيمة	القيمة
رأس المال المدفوع	**600**	600	-
الإحتياطيات	**191**	187	4
فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع	**1**	1	-
التغير فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة	**58**	53	5
أرباح مرحلة	**77**	54	23
صافى أرباح السنة	**55**	39	16
الاجمالى	982	934	48

(أ/1) رأس المال

وافقت الجمعية العامة العادية للمصرف فى 14 مايو 2009 على زيادة رأس المال المصدر من 300 مليون دولار أمريكى إلى 600 مليون دولار أمريكى، وذلك بإصدار عدد 15 ألف سهم عادى قيمة كل سهم 20 ألف دولار أمريكى وقد تم الإكتتاب فيها بالكامل. وبتاريخ 3 نوفمبر 2009 تم إستدعاء مبلغ 150 مليون دولار أمريكى من تلك الزيادة سددت فى 23 نوفمبر 2009، وبالتالى أصبح رأس المال المدفوع 450 مليون دولار أمريكى . وبتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيه 2016 وبذلك يصبح رأس مال المصرف والمدفوع فى 31 ديسمبر2016 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى، موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمدفوع :-

	عدد الأسهم	قيمة رأس المال المصدر (بالألف دولار أمريكى)	٪
جمهورية مصر العربية	11 628	232 560	38.76
دولة ليبيا	11 628	232 560	38.76
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75 020	12.5
دولة قطر	1 495	29 900	5.0
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14 940	2.5
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدنج	751	15 020	2.5
الاجمالى	30 000	600 000	100

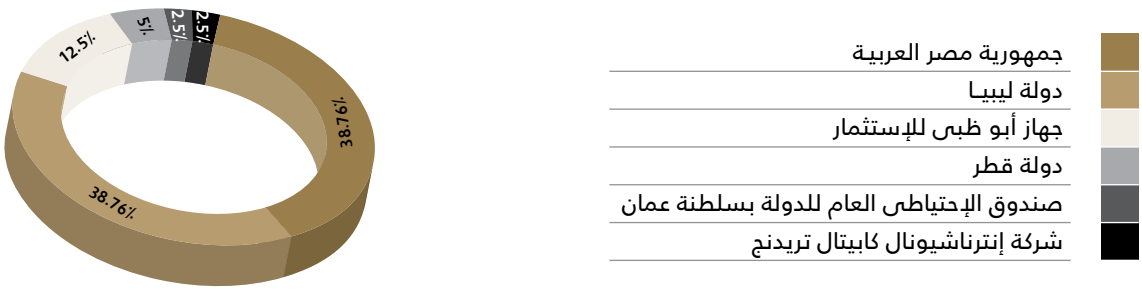

بلغ معدل كفاية رأس المال 12,31 % فى 31 ديسمبر2017 فى حين أن الحد الأدنى 11,25 % لمتطلبات البنك المركزى المصرى (متضمناً الدعامة التحويطية) .

(أ/2) فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع

تتمثل فروق تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والبالغة 0,7 مليون دولار أمريكى فى أرباح إعادة التقييم للإستثمارات المتاحة للبيع القائمة حتى 31 ديسمبر2017 .

(أ/3) التغير فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة

الزيادة فى بند التغير فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة بسبب زيادة حقوق ملكية بنك SAIB بمبلغ 4,9 مليون دولار أمريكى خلال عام2017 .

(أ/4) الأرباح المرحلة

زيادة الأرباح المرحلة بمبلغ 23 مليون دولار أمريكى بعد توزيع أرباح عام 2016 .

(ب) الودائع

(ب/1) ودائع العملاء وشهادات الإدخار:

بلغت ودائع العملاء وشهادات الإدخار فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 113 3 مليون دولار أمريكى مقابل 804 2 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قيمتها 309 مليون دولار أمريكى بمعدل زيادة 11 % حيث بلغ معدل الزيادة فى ودائع الهيئات والمؤسسات 15 % وشهادات الإدخار 55,7 % وإنخفاض فى معدل ودائع الأفراد بمعدل 1 %.

وقد بلغت العوائد المدفوعة على ودائع العملاء وشهادات الإدخار فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 193 مليون دولار أمريكى مقابل 154 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 وبمعدل عائد بلغ فى المتوسط 6,89 % خلال السنة المالية الحالية مقابل 5,5 % خلال سنة المقارنة.

(ب/2) ودائع البنوك :

بلغت ودائع البنوك لدى المصرف فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 784 مليون دولار أمريكى مقابل 913 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بإنخفاض قدره 129 مليون دولار أمريكى بمعدل إنخفاض قدره 14 % عن العام الماضى.

وقد بلغت العوائد المدفوعة على ودائع البنوك لدى المصرف فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 21 مليون دولار أمريكى بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 2,53 % مقابل 27 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 3,12 % .

(جـ) إلتزامات أخرى

بلغ إجمالى الأرصدة الدائنة الأخرى فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 41 مليون دولار أمريكى مقابل 37 مليون دولار أمريكى بزيادة بلغت 4 مليون دولار أمريكى وترجع تلك الزيادة إلى زيادة بمبلغ 1,2 مليون دولار أمريكى فى العوائد المستحقة للعملاء وزيادة فى أرصدة النظام البديل للعاملين (مكافآت نهاية الخدمة) بمبلغ 2,8 مليون دولار أمريكى .

(د) مخصصات أخرى

بلغ إجمالى المخصصات الأخرى فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 4,4 مليون دولار أمريكى مقابل مبلغ 6,9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بإنخفاض قدره 2,5 مليون دولار أمريكى ويرجع الإنخفاض إلى تحويل فائض مخصص مطالبات محتملة بمبلغ 1 مليون دولار أمريكى وفائض مخصص عمليات مصرفية بمبلغ 0,2 مليون دولار أمريكى وفائض مخصص الإلتزامات العرضية بمبلغ 0,7 مليون دولار أمريكى إلى الإيرادات وتحويل مبلغ 0,6 مليون دولار أمريكى لتدعيم مخصص القروض والسلفيات .

(2) الإستخدامـات

بلغ إجمالى الإستخدامات فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 4 924 مليون دولار أمريكى مقابل 4 695 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 229 مليون دولار أمريكى، وفيما يلى توزيع تلك الإستخدامات :-

(بالمليون دولار أمريكى)

الإستخدامات	31-dec.-2017		31-dec.-2016		التغير (-)/+
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك	1 231	25.0	921	19.6	310
إستثمارات مالية	1 888	38.3	1 893	40.3	(5)
قروض للعملاء والبنوك (بالصافى)	1 228	25.0	1 341	28.6	(113)
إستثمارات فى شركات شقيقة	474	9.6	453	9.6	21
أصول ثابتة وغير ملموسة وأصول أخرى	103	2.1	87	1.9	16
الإجمالى	4 924	100	4 695	100	229

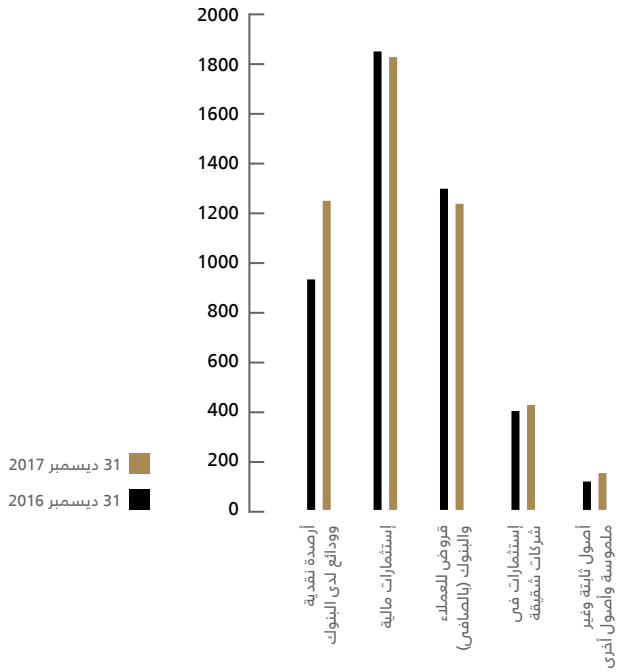

(أ) الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك

بلغت الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 1 231 مليون دولار أمريكى مقابل 921 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قيمتها 310 مليون دولار أمريكى بمعدل زيادة 34 % (منها مبلغ يعادل 67 مليون دولار أمريكى زيادة فى أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى بالجنيه المصرى) ، كما بلغت نسبة تلك الأرصدة فى 31 ديسمبر 2017 حوالى 40 % من حجم ودائع العملاء مقابل 33 % فى 31 ديسمبر 2016 .

(ب) الإستثمارات الماليـة

بلغـت أرصدة الإستثـمارات الماليـة المتاحـة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وأذون الخزانة فـى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 888 1 مليون دولار أمريكى مقابل 893 1 مليون دولار أمريكى فـى 31 ديسمبر 2016 بإنخفاض قدرها 5 مليون دولار أمريكى ويمثل حجم تلك الإستثمارات 38 % من إجمالى الأصول فـى 31 ديسمبر 2017 مقابل 40 % فـى 31 ديسمبر 2016، وفيما يلى مكونات تلك الإستثمارات فى 31 ديسمبر 2016 / 2017 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	نسبة المساهمة	31-dec. 2017	31-dec. 2016	التغير (-)/+ القيمة
إستثمارات مالية متاحة للبيع				
أدوات حقوق ملكية أقل من 20 %				
أ - أدوات حقوق ملكية مدرجة بالتكلفة				
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	17.6	**16 400**	16 400	-
شركة الدراسات والتنمية - سوسة	10	**1 583**	1 583	-
الخدمات المالية - البحرين	2.3	**704**	704	-
شركة مصر للتأمين التكافلى على الممتلكات والمسئوليات	9.5	**1 769**	1 769	-
الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى	3.6	**288**	288	-
الشركة الدولية للإستثمارات المتعددة	10.8	**1 532**	1 532	-
برنامج تمويل التجارة العربية	0.11	**860**	860	-
متنوعـة	-	**6 509**	6 509	
يخصم مخصص الإضمحلال	-	**(6 795)**	(6 795)	-
ب - أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة				-
المؤسسة المصرفية العربية البحرين ABC	-	**223**	280	(57)
إجمالى أدوات حقوق الملكية أقل من 20 %		**23 073**	23 130	(57)
سندات ذات عائد متغير	-	**-**	9 908	(9 908)
صناديق إستثمار	-	**1 783**	1 039	744
مدراء إستثمار	-	**352**	633	(281)
إجمالى الإستثمارات المالية المتاحة للبيع		**25 208**	34 710	(9 502)
أذون خزانة	-	**1 554 341**	1 623 658	(69 317)
إجمالى إذون خزانة		**1 554 341**	1 623 658	(69 317)
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق				
سندات محلية ذات عائد ثابت	-	**308 390**	234 155	74 235
إجمالى الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		**308 390**	234 155	74 235
إجمالى الإستثمارات المالية		**1 887 939**	1 892 523	(4 584)

ويتم تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة لها وتثبت فروق التقييم بحقوق الملكية ببند إحتياطي فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع .

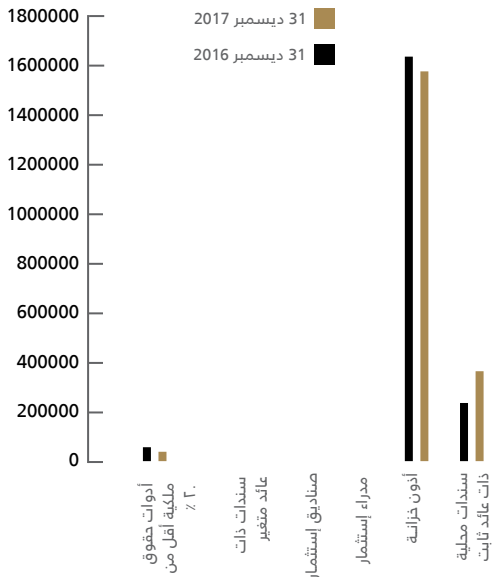

(جـ) قروض للعملاء والبنوك (بالصافى)

بلغ صافى محفظة القروض والسلفيات بعد خصم مخصص الإضمحلال المحدد والعام فى 31 ديسمبر2017 ماقيمته 1 228 مليون دولار أمريكى مقابل 1 341 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بإنخفاض قدره 113 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى مكونات تلك المحفظة فى 31 ديسمبر 2017/2016 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيـان	31-dec.-2017	31-dec.-2016	التغير(-)/+ القيمة
قروض لمؤسسات مالية (قرض مساند)	**150 000**	150 000	-
قروض الشركات والمؤسسات	**1 287 501**	1 346 515	(59 014)
قروض أفراد	**37 482**	41 913	(4 431)
إجمالى المحفظة	**1 474 983**	1 538 428	(63 445)
يخصم			
العوائد والعمولات المجنبة	**(84 846)**	(72 164)	(12 682)
مخصص الإضمحلال المحدد والعام	**(161 667)**	(125 388)	(36 279)
إجمالى المخصصات والعوائد والعمولات المجنبة	**(246 513)**	(197 552)	(48 961)
الصافـى	**1 228 470**	1 340 876	(112 406)

بلغت محفظة القروض غير المنتظمة بعد أستبعاد الفوائد المجنبة فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 154 مليون دولار أمريكى مقابل 156 مليون دولار أمريكى العام الماضى، كما بلغت نسبة تغطية مخصص الإضمحلال للقروض والسلفيات المحدد والعام إلى إجمالى المحفظة الإئتمانية (غير متضمنة العوائد المجنبة) 11,63 % فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 8,55 % فى 31 ديسمبر 2016 ، بينما بلغ معدل تغطية مخصص الإضمحلال المحدد لصافى محفظة القروض المتعثرة 79 % فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 62 % فى 31 ديسمبر 2016 .

هذا وقد حققت المحفظة الإئتمانية عوائد محصلة فى 31 ديسمبر 2017 بلغ إجماليها 83 مليـون دولار أمريكى مقابل 78 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 6,23 % فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 5,24 % فى 31 ديسمبر 2016 .

وفيما يلى تصنيف القروض والسلفيات حسب القطاعات (بالصافى بعد خصم العوائد والعمولات المجنبة) :-

(بالألف دولار أمريكى)

	31-dec.-2017	31-dec.-2016
مالية	**202 722**	198 974
صناعية	**204 800**	197 515
بترول	**172 823**	234 552
خدمات بترولية	**174 377**	93 739
غـاز	**6 670**	102 777
تجارية	**73 489**	80 010
سياحية	**238 651**	223 330
كهرباء	**113 813**	167 146
مقاولات	**9 500**	7 153
أخرى	**193 292**	161 068
الإجمالى	**1 390 137**	1 466 264

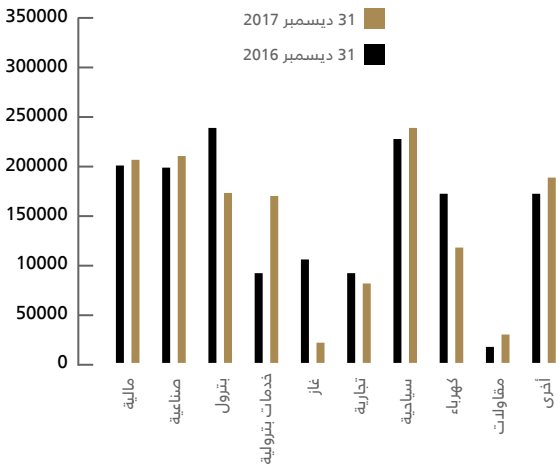

(د) إستثمارات فى شركات شقيقة (المساهمات المباشرة) :-

بلغ حجم المساهمات المباشرة فى رؤوس أموال الشركات والمؤسسات فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 474 مليون دولار أمريكى مقابل 453 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 21 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى بيان تحليلى لتلك المساهمات :-

(بالألف دولار أمريكى)

بيان الشركات	النشاط	نسبة المساهمة	31-dec. 2017	31-dec. 2016	التغير(-)/+ القيمة
مساهمات فى شركات شقيقة					
نسبة المساهمة 20% فأكثر					
شركة مركز التجارة العالمى	إسكان- إدارى	50	**132 499**	131 850	649
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	مصرفى	46	**147 279**	129 014	18 265
بنك قناة السويس	مصرفى	41,5	**116 137**	116 137	-
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	مؤسسات تعليمية	24	**27 785**	27 866	(81)
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	إسكان- فندقى	20	**41 702**	40 002	1 700
الشركة العربية للتمويل الدولى لكسمبورج	مؤسسات مالية	89	**8 505**	8 505	-
إجمالى مساهمات فى شركات شقيقة (أ)			**473 907**	453 374	20 533

بلغ صافى حصة المصرف فى أرباح الشركات الشقيقة من تطبيق طريقة حقوق الملكية 16,3 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 17,5 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 .

(ذ) أصول غير ملموسة :-

تتمثل صافى الأصول غير ملموسة بعد الإستهلاك والبالغ رصيدها 991 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 فى برامج الحاسب الآلى.

(ز) الأصول الثابتة :-

بلغ صافى الأصول الثابتة بعد الإهلاك فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 49,2 مليون دولار أمريكى مقابل 48,2 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 1 مليون دولار أمريكى .

(هـ) الأرصدة المدينة والعوائد المستحقة :-

بلغت الأرصدة المدينة والعوائد المستحقة فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 52,8 مليون دولار أمريكى مقابل مبلغ 38,1 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 14,7مليون دولار أمريكى وذلك بسبب زيادة إحتياطى الإيرادات المستحقة بمبلغ 1,6 مليون دولار أمريكى وزيادة فى مصروفات مدفوعة مقدما بمبلغ 1,6 مليون دولار أمريكى وزيادة فى دفعات مقدمة تحت شراء أصول ثابتة بمبلغ 6,4 مليون دولار أمريكى وزيادة فى أصول آلت ملكيتها بمبلغ 0,9 مليون دولار أمريكى (نتيجة إعادة التقييم) وزيادة فى دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الأرباح للعاملين بمبلغ 0,7 مليون دولار أمريكى وزيادة بمبلغ 3,4 مليون دولار أمريكى ضرائب تحت التسوية سندات .

(ى) الإلتزامات العرضية والإرتباطات :-

بلغت الإلتزامات العرضية والإرتباطات بالصافي بعد خصم التامينات النقدية فى 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 94 مليون دولار أمريكى مقابل 134 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بيانها على النحو التالى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017	31-dec.-2016	التغير(-)/+ القيمة
إعتمادات مستندية وخطابات ضمان			
إعتمادات مستندية	**13 537**	15 021	(1 484)
خطابات ضمان	**79 225**	101 845	(22 620)
الإجمالى (أ)	**92 762**	116 866	(24 104)
إرتباطـــات			
قروض وسلفيات	**1 514**	17 610	(16 096)
الإجمـالى (ب)	**1 514**	17 610	(16 096)
الإجمـالى (أ + ب)	**94 276**	134 476	(40 200)

بلغ مخصص الإلتزامات العرضية التى تمثل مسئولية على المصرف فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 3,8 مليون دولار أمريكى مقابل 4,8 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 . (كما بلغ صافى إيرادات عمولات الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 3,7 مليون دولار أمريكى مقابل 5,9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016) .

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف خلال عام 2017

ثانيا – قائمة الدخـــل :-

حقق المصرف هذا العام صافى أرباح بمبلغ 55,5 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 38,9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 ، وفيما يلى بيان تفصيلى لبنود الإيرادات والمصروفات فى 31 ديسمبر 2017 /2016 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017	31-dec.-2016
الإيـرادات	**357 590**	279 907
المصروفـات	**(213 899)**	(180 782)
إجمالى الدخـل	**143 691**	99 125
المصروفات الإدارية والعمومية	**(54 668)**	(44 360)
صافى الأرباح قبل المخصصات	**89 023**	54 765
مخصصات إنتفى الغرض منها	**2 787**	716
المخصصات	**(36 347)**	(16 623)
صافى الربح	55 463	38 858

(1) الإيـرادات

حقق المصرف إجمالى إيرادات فى 31 ديسمبر 2017 بلغت 358 مليون دولار أمريكى مقابل 280 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 وذلك كما يلى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
العوائد المحصلة	**325 861**	**91.1**	279 661	99.9
إيرادات الإستثمارات	**17 274**	**4.8**	17 135	6.1
صافى إيرادات التشغيل الأخرى	**14 455**	**4.1**	14 826	5.3
خسائر الإضمحلال الإستثنائية للأرصدة النقدية بالجنيه المصرى	-	-	(31 715)	(11.3)
الإجمـالى	357 590	100	279 907	100

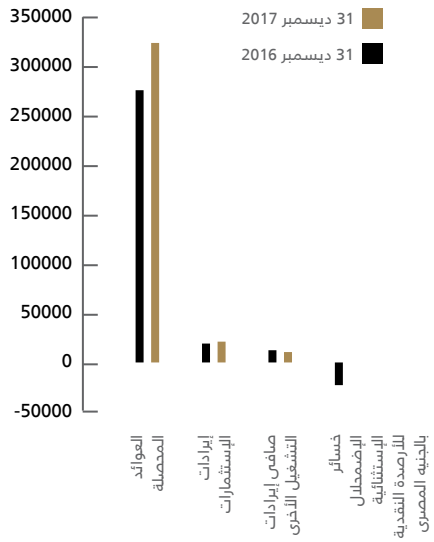

(أ) العوائد المحصلة

تمثل العوائد المحصلة 91,1 % من إجمالى الإيرادات فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 99,9 % فى 31 ديسمبر 2016 وفيما يلى بيان تفصيلى بالعوائد المحصلة فى 31 ديسمبر 2017 / 2016 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
من الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك	12 253	4	17 866	6
من القروض للعملاء والبنوك	82 956	25	78 104	28
من محفظة الإستثمارات	230 652	71	183 690	66
الإجمـالى	325 861	100	279 660	100

(ب) إيرادات الإستثمارات

بلغت إيرادات الإستثمارات فى 31 ديسمبر 2017 ماقيمته 18 مليون دولار أمريكى مقابل 17 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 وذلك على النحو التالى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
توزيعات أرباح إستثمارات مالية متاحة للبيع	203	1	299	1.7
أرباح/خسائر إستثمارات مالية متاحة للبيع	1 480	8	(692)	(4.0)
حصة المصرف فى نتائج أعمال الشركات الشقيقة	16 288	91	17 528	102.3
الإجمـالى	17 971	100	17 135	100

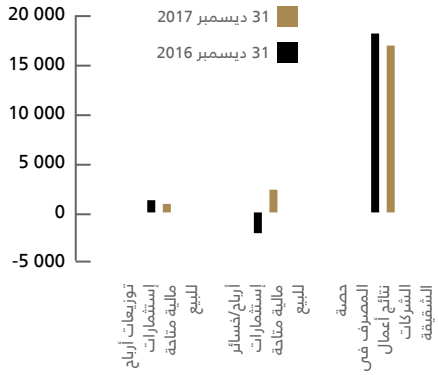

(ج) صافى إيرادات التشغيل الأخرى

بلغ صافى إيرادات التشغيل الأخرى فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 14,5 مليون دولار أمريكى مقابـل 14,8 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بإنخفاض بلغ حوالى 0,3 مليون دولار أمريكى وفيما يلى بيان تفصيلى لبنود الإيرادات :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
إيراد رسوم وعمولات (صافى)	9 800	67.8	15 109	102
أرباح / خسائر القطع الأجنبى وفروق تقييم عملات	3 464	24	(2 507)	(17)
إيرادات تشغيل أخرى (بالصافى)	1 191	8.2	2 226	15
الإجمـالى	14 455	100	14 828	100

(2) المصروفات:

(أ) العوائد المدفوعة

بلغت العوائد المدفوعة فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 213,9 مليون دولار أمريكى مقابل 180,8 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 ويظهر الجدول التالى بيان تفصيلى للعوائد المدفوعة :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيـــان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
ودائع العملاء	176 104	82	142 652	79
شهادات الإدخار	17 081	8	11 104	6
ودائع البنوك	20 714	10	27 026	15
الإجمـالى	213 899	100	180 782	100

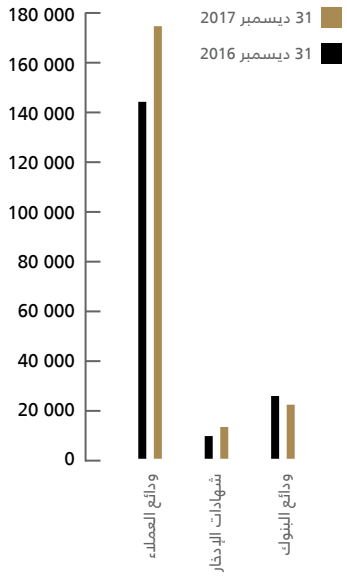

(ب) المصروفات الإدارية والعمومية :-

بلغـت المصروفـات الإدارية والعموميـة فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 54,7 مليون دولار أمريكى مقابـل 44,4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 بزيادة قدرها 10,3 مليون دولار أمريكى وبنسبة زيادة قدرها 23 % ، وذلك كما يلى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيـــان	31-dec.-2017		31-dec.-2016	
	القيمة	٪	القيمة	٪
المرتبات والأجور وما فى حكمها	41 024	75.0	29 232	65.9
المسدد لصندوق العاملين من وفورات نظام التقاعد المبكر	4 991	9.1	6 409	14.4
مصروفات إدارية أخرى	8 653	15.9	8 720	19.7
الإجمـالى	54 668	100	44 361	100

ويرجع السبب الرئيسى للزيادة فى المرتبات وما فى حكمها بمبلغ 11,8 مليون دولار أمريكى إلى تدعيم صندوق العاملين بفرق عائد الإستثمار وتكلفة ضم علاوة 2017 بمبلغ 3,5 مليون دولار أمريكى وتحميل قائمة الدخل بالبدلات المقررة للسادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 3,2 مليون دولار أمريكى وزيادة بمبلغ 0,6 مليون دولار أمريكى فى مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بالنظام البديل وزيادة بمبلغ 4,6 مليون دولار أمريكى فى تكلفة المرتبات وما فى حكمها .

(ج) المخصصات

تم تدعيم مخصص القروض والسلفيات خلال عام 2017 بمبلغ 36,2 مليون دولار أمريكى (منها 18 مليون دولار أمريكى مخصص إضافى لقطاع السياحة إستعداداً لمواجهة توقعات آثار تطبيق المعيار الدولى رقم 9) وتدعيم مخصص الإلتزامات العرضية بمبلغ 153 ألف دولار أمريكى فى ديسمبر 2017، وقابل ذلك مخصصات إنتفى الغرض منها بمبلغ 2 787 ألف دولار أمريكى فـى 31 ديسمبر 2017 مقابل 716 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 و خسائر إضمحلال إستثمارات فى شركات شقيقة يمثل إضمحلال القيمة العادلة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا بمبلغ 697 ألف دولار أمريكى .

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31 DEC.		التغير(-)/+
	2017	2016	القيمة
تدعيم مخصص القروض	**(36 193)**	(11 252)	(24 941)
إضمحلال الإستثمارات فى شركات شقيقة	**(697)**	(5 000)	4 303
تدعيم مخصص التزامات عرضية	**(153)**	-	(153)
تدعيم مخصص المطالبات المحتملة	**-**	(371)	371
إجمالى التدعيم	**(37 043)**	(16 623)	(20 420)
مخصصات إنتفى الغرض منها	**2 787**	716	2 071
الإجمالى	(34 256)	(15 907)	(18 349)

(3) تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (9):

صدرت تعليمات البنك المركزى المصرى فى 28 يناير 2018 بشأن الإستعداد لتطبيق معيار IFRS 9 . ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة والتى تأخذ بعين الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية ، فقد الزم البنك المركزى المصرى البنوك بتكوين إحتياطى مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1 % من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح عن عام 2017 ويتم إدراجة ضمن بند رأس المال الاساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزى المصرى.

هذا وقد تم تكوين إحتياطى مخاطر معيار IFRS 9 بمبلغ 26 429 ألف دولار أمريكى بنسبة 1 % من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك ضمن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 بخلاف تكوين مخصص إضافى لقطاع السياحة هذا العام بمبلغ 18 مليون دولار أمريكى إستعداداً لمواجهة توقعات آثار تطبيق المعيار الدولى IFRS 9 كما سبق ذكره ببند المخصصات .

ومن المتوقع إستخدام ذلك الإحتياطى والمخصص الإضافى المكون لقطاع السياحة عند تطبيق معيار IFRS 9 بداية من عام 2019 ، وتجدر الإشارة الي أن التطبيق التجريبى لذلك المعيار إعتباراً من 2018 سوف يبين مدى كفاية تلك المبالغ المكونة عند التطبيق الفعلى.

03
الحوكمة

32 مجلس الإدارة
33 الهيكل التنظيمى
34 لجان مجلس الإدارة
36 نظم الرقابة الداخلية

الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وفقاً لما أصدرته لجنة بازل للرقابة على البنوك فى هذا الصدد، إلى جانب القواعد التى يصدرها البنك المركزى المصرى وتطبق على البنوك العاملة فى مصر، وذلك فى ضوء إتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسى.

المبادئ الأساسية للحوكمة بالمصرف

- حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بالتساوى.
- إحترام وحماية مصالح وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- تحديد واجبات ومسئوليات مجلس الإدارة والمستويات الإدارية التنفيذية.
- التأكد على أهمية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة.
- الإلتزام بمعايير ونظم الإفصاح والشفافية والممارسات المهنية السليمة.

مجلس الإدارة

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة المصرف فيما عدا ما إحتفظ به صراحة للجمعية العمومية ، وينعقد مجلس الإدارة فى مركز المصرف مرة كل ثلاث شهور على الأقل فى السنة.

مسئوليات مجلس الإدارة الرئيسية :

- التأكد من تحقيق مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرين ذوى العلاقة.
- وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- التأكد من سلامة إدارة المصرف بعناية فى إطار النظم والقوانين وسياساته المعتمدة.
- كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية.

الهيكل التنظيمى

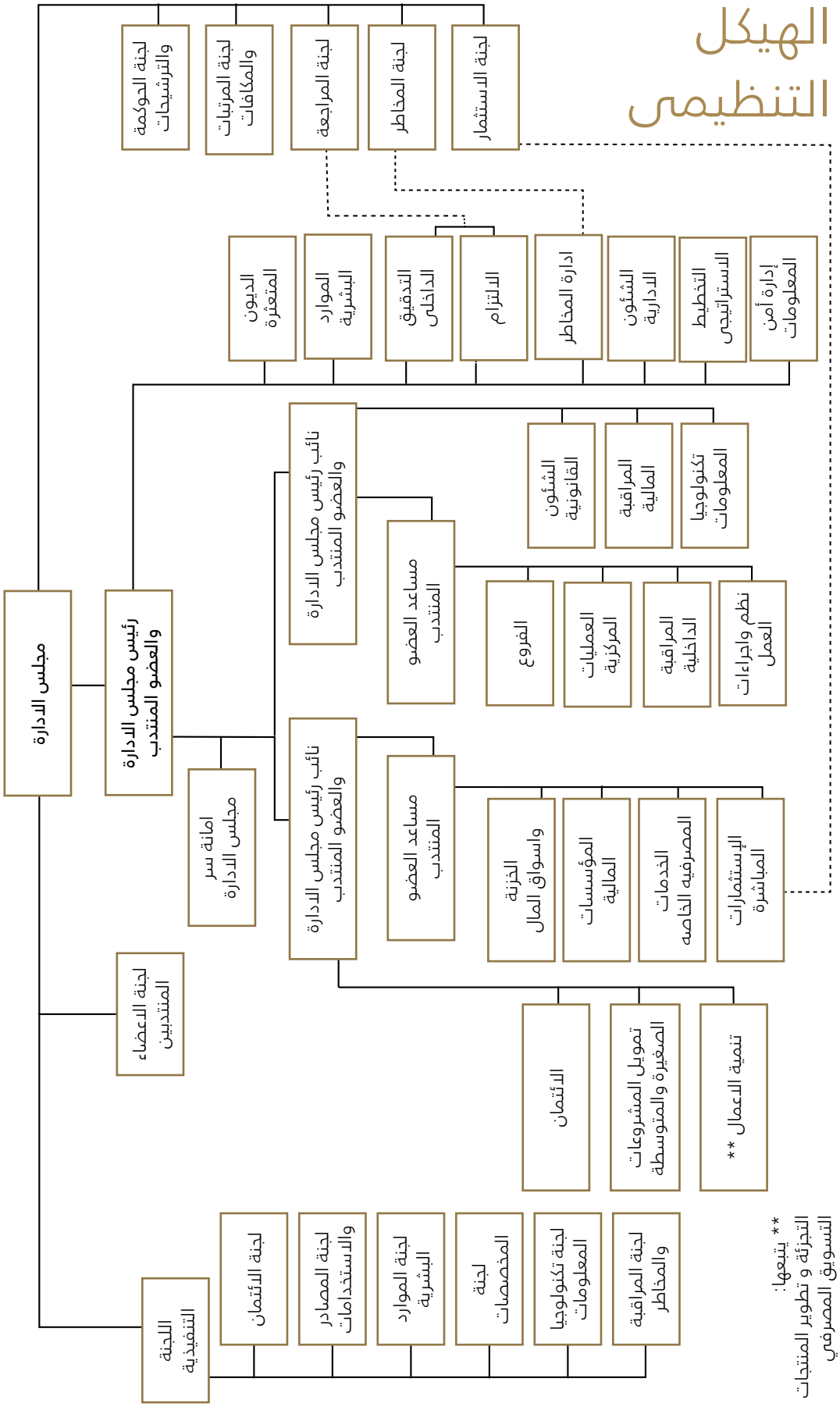

** يتبعها:
التجزئة و تطوير المنتجات
التسويق المصرفي

لجان مجلس الإدارة

لجنة الأعضاء المنتدبين:	
السيد الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد إبراهيم عبد الجواد	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لجنة الحوكمة والترشيحات :	
السيد الأستاذ / جمال محمد نجم	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / محمد محمد بن يوسف	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / محمد خلفان الظاهرى	عضو مجلس الادارة

لجنة المخاطـر :	
السيد الأستاذ / طارق الخولى	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / الطاهر إمحمد سركز	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / على سالم محمد الحبرى	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / حمد راشد النعيمى	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / خالد محمد الخاجه	عضو مجلس الادارة

لجنة المراجعــة :	
السيد الاستاذ / جمـال محمد نجــم	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / طـارق فايــد	عضو مجلس الادارة (حتى 2017/12/31)
السيد الأستاذ / عبد الفتاح عبد السلام النعمى	عضو مجلس الادارة

لجان مجلس الإدارة

لجنة المرتبات والمكافآت :	
السيد الأستاذ / محمد محمد بن يوسف	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / على سالم محمد الحبرى	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / احمد على الحمادى	عضو مجلس الادارة
السيد الأستاذ / طـارق فايــد	عضو مجلس الادارة (حتى 2017/12/31)

لجنة الاستثمار :	
السيد الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد ابراهيم عبدالجواد	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد محمد بن يوسف	عضو مجلس الادارة
السيد الاستاذ / طـارق فايــد	عضو مجلس الادارة (حتى 2017/12/31)
السيد الأستاذ / رامى أحمد ابو النجا	عضو مجلس الادارة
السيد الاستاذ / عبد الفتاح عبد السلام النعمى	عضو مجلس الادارة

اللجنة التنفيذية	
السيد الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / محمد ابراهيم عبدالجواد	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / عمرو بهاء	مساعد العضو المنتدب
السيد الأستاذ / عمرو عطا الله	مساعد العضو المنتدب
السيد الأستاذ / عادل عزت	مدير عام الائتمان
السيد الأستاذ / عاصم عواد	مدير عام قطاع إدارة المخاطر (مراقب)
السيد الأستاذ / عبد الحميد الزناتى	مدير عام الإدارة القانونية (مراقب)

نظم الرقابة الداخلية

أولاً : إدارة المخاطر

يطبق مجلس إدارة المصرف ضوابط حوكمة شاملة لتطبيق سياساته تجاه إدارة المخاطر التى يتعرض لها من خلال أنشطته المتعددة، ويضع رؤية فعالة لإدارة المخاطر المصرفية فى إطار مناخي يتمتع بمعايير ذات نزاهة عالية.

وقد تم وضع سياسات ونظم إدارة المخاطر للتأكد من أن نوعية المخاطر التى تعرض لها المصرف لاتتعارض مع رؤيته الإستراتيجية، ويتم تقييم أنشطة المصرف على أساس التوازن بين العائد والمخاطر المرتبطة بتحقيقه، وتحديد أولوية توظيف الموارد وإستثمارات المصرف طبقاً لتأثير المخاطر المتعلقة بها.

يقوم الإطار العام لإدارة المخاطر على معرفة جميع العاملين بأهمية تنفيذ جميع مسئولياتهم بكفاءة والإبلاغ عن أية إنتهاكات أو عوائق لتطبيق سياسات المصرف.

تقوم إدارة المخاطر على منهج منظم من أربعة مراحل وهى :

تحديد المخاطر	Risk Identification
قياس المخاطر	Risk Measurement
الرقابة على المخاطر	Risk Monitoring Limitation
التحكم فى المخاطر وإعداد التقارير	Risk Control and Reporting

وتتمثل المخاطر المالية التى يتعرض لها المصرف فيما يلى :

مخاطر الائتمان
مخاطر التشغيل
مخاطر السوق

ويتم إدارة تلك المخاطر على النحو التالى :

إدارة مخاطر الإئتمان :

تعد مخاطر الإئتمان أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تتمثل تلك المخاطر فى عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بتعهداته وإلتزاماته تجاه المصرف ، سواء كان ذلك بالنسبة لسداد جزء أو كل المستحق عليه عند تاريخ الإستحقاق .

وتعتبر القروض للعملاء والبنوك وأرصدة الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك الأخرى والإستثمارات المالية بالإضافة إلي التعهدات من الغير أهم الأصول المالية التى تتعرض لمخاطر الإئتمان.

وحفاظاً علي أموال المودعين وعلي قوة الأداء المالي للمصرف مع تحقيق معدلات ربحية جيدة، تهتم إدارة المصرف – من خلال قطاع إدارة المخاطر الذى يتمتع بإستقلالية تامة عن وحدات الأعمال – بتوفير رقابة فعالة لمخاطر الإئتمان، وذلك عن طريق إتباع سياسة حذرة ومتحفظة وتطبيق مجموعة من الإجراءات التي من شأنها خفض مخاطر الإئتمان قدر المستطاع.

إدارة مخاطر التشغيل :

هي المخاطر الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل أي من العمليات أو الإجراءات الداخلية أو النظم أو العاملين، أو فشل نتيجة لأحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

تم تفعيل سياسة إدارة مخاطر التشغيل لقياس وتقييم مخاطر التشغيل بالمصرف للتخفيف من حدتها وأثرها على نتائج أعمال المصرف.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل جنباً إلى جنب مع الإدارات الرقابية الأخرى مثل إدارة المراقبة الداخلية وإدارة التدقيق الداخلى للوصول للتطبيق الأمثل لكافة أعمال المصرف.

تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بالمعايير التى وضعتها مقررات بازل II وتصنيف مخاطر التشغيل الذى ورد بها وتقوم بإعداد تقارير دورية تعرض على الإدارة العليا للمصرف للوقوف على مدى تعرض المصرف للخطر وكيفية مواجهته.

إدارة مخاطر السوق :

هو خطر الخسارة الناتج عن التغيرات العكسية فى أسعار السوق وتتضمن مخاطر السوق :

مخاطر سعر الفائدة	Interest Rate Risk
مخاطر الأسهم	Equity Risk
مخاطر أسعار الصرف	Foreign Exchange Risk
مخاطر السلع	Commodity Risk

الأصول المالية بالعملات الأجنبية

يتم تحديد سعر العائد على أساس سعر متغير (Floating Rate) وبالتالى تتقلص مخاطر تقلب أسعار العائد على العملة الأجنبية إرتفاعاً أوإنخفاضاً، مع الأخذ فى الإعتبار تغطية خطر تقلب الأسعار الثابتة بالرجوع إلى المشتقات المالية (IRS Interest Rate Swap)، كمايحتمل تعرض المصرف لآثار التقلبات فى مستوى أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود بمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

مخاطر السيولة

هو إحتمال تعرض المصرف لصعوبات فى الوفاء بتعهداته المرتبطة بإلتزاماته عند الإستحقاق ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بالإلتزامات الخاصة لسداد للمودعين والوفاء بإرتباطات الإقراض ، وتتولى إدارة الخزانة مسئولية إدارة السيولة على المدى القصير وتوفير تقارير متكررة عن حركة الأصول والإلتزامات للوقوف على إحتياجات المصرف من السيولة كما تختص إدارة مخاطر السوق بمراقبة مستويات السيولة وتطبيق سياسة إدارة السيولة المعتمدة.

مخاطر أسعار الصرف

هو إحتمال تعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز والتى يتم مراقبتها لحظياً من قِبل إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

معدل كفاية رأس المال

ينتهج المصرف سياسة متحفظة فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال وفقاً للقواعد المنصوص عليها بإتفاقية بازل II منذ عام 2008، مع الالتزام بتعليمات وتفسيرات البنك المركزى المصرى والتى تعتبر أكثر تحفظاً بمخاطر تركز الائتمان لأكبر 50 عميل ائتمان.

وتهدف سياسة معدل كفاية رأس المال بالمصرف إلى تحقيق :

- ضمان قدرة المصرف على المنافسة فى المجال الدولى والمحلى، من خلال إلتزامه بالمعايير والقواعد الدولية والمحلية المنظمة للعمل المصرفى.
- الحفاظ على قوة الموقف المالى للمصرف، وسلامة أموال عملائه من خلال الإحتفاظ بمستويات آمنة من رأس المال تتناسب مع المخاطر التى تتعرض لها أصوله.

ويتم إحتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمحددات التالية :

الشريحة الأولى :

- رأس المال الأساسى المستمر: رأس المال المدفوع، الإحتياطيات، الأرباح المحتجزة.
- رأس المال الأساسى الإضافى: الأسهم الممتازة، الأرباح (الخسائر) المرحلية الربع سنوية المعتمدة.

الشريحة الثانية :

- رأس المال المساند:مخصص خسائر الإضمحلال للقروض و الإلتزامات العرضية المنتظمة، إحتياطي التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع، القروض (الودائع) المساندة طوية الأجل.

متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر الأصول

- يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وفقاً للإسلوب المعيارى
- يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل وفقاً لإسلوب المؤشر الأساسى

إحتفظ المصرف بمعدل كفاية رأس المال بلغ 12.31 % فى آخر ديسمبر 2017 مقارنة 12.03 % فى آخر ديسمبر 2016. فى حين أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات البنك المركزى المصرى متضمناً الدعامة التحوطيه يبلغ 11.25 %.

ثانياً: الإلتزام

يعتبر المصرف من الرواد فى البنوك العاملة فى مصر فى إنشاء قطاع مستقل للإلتزام منذ عام 2002 لحماية المصرف من مخاطر عدم الإلتزام، ويعتمد نشاط قطاع الإلتزام على ثلاث محاور رئيسية وهى :

- التأكد من مطابقة النظم واللوائح وآليات العمل بالمصرف للمعايير والسياسات المصرفية وللقوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية.
- مكافحة غسل الأموال.
- إقرار مبادىء الحوكمة على أسس مصرفية سليمة.

وتم إعتماد سياسة متطورة للإلتزام تتفق مع القوانين ومقررات لجنة بازل للرقابة على البنوك وتوصيات لجنة العمل المالى الدولية (Financial Action Task Force-FATF) حيث تم تحديد بموجبها مسئول الإلتزام بالمصرف Head of Compliance مع تعيين مسئولين للإلتزام بكافة الفروع Branch Compliance Officers

وتعكس هذه السياسة إلتزام المصرف بقيامه بدور فعال فى مكافحة غسل الأموال غير المشروعة، والعمل على قطع سبل تمويل الإرهاب وتحقيق أهداف إدارة المصرف وهى :

- المشاركة فى مكافحة الجريمة بوجه عام.
- الحفاظ على سلامة عمليات ومعاملات المصرف حفاظاً على سمعته المهنية.
- أداء الإلتزام القانونى تجاه دولة المقر والقواعد والأعراف والضوابط الدولية الملزمة.

ويتم تطبيق تلك السياسة من خلال دليل إجراءات عمل يقوم أساساً على مايلى :

1. إنشاء قاعدة بيانات لحصر العملاء المحظور التعامل معهم وغيرهم من الذين وردت أسماءهم فى قوائم الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة UN، OFAC، البنك المركزى المصرى. وكذلك مراجعة التحويلات الصادرة والواردة لهذا الغرض.
2. تطبيق مبدأ " إعرف عميلك " للتعرف على هوية كافة عملائه ومعاملاتهم البنكية وذلك إسترشاداً بضوابط فتح وتشغيل الحسابات الصادرة من البنك المركزى المصرى والضوابط والأعراف الدولية.
3. تحديث البيانات الخاصة بالعملاء بشكل دورى ومستمر.
4. تحقيق الرقابة المستمرة على كافة معاملات العملاء مع المصرف.
5. تطبيق قواعد الفحص الدقيق (Enhanced Due Diligence – EDD) على الحسابات والمعاملات التى تنطوى على مخاطر مرتفعة.
6. تنظيم عمليات التدريب الدورى للعاملين فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ثالثاً : التدقيق الداخلي

تعمل ادارة التدقيق الداخلى على تقديم قيمة مضافة Value Added لأعمال المصرف من خلال التأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالمصرف، بالإضافة إلى إدارتى المخاطر والإلتزام بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والإدارة العليا ومجلس إدارة المصرف عن ذلك، كما يتم تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة فى إدارات المصرف وأنشطته المختلفة ، و ذلك فى إطار من الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity عن الأنشطة التى يتم مراجعتها ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمى للبنك والسلطات المخولة لها.

04
القوائم المالية

42 تقرير مراقبى الحسابات
44 القوائم المالية
49 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

EMPLOYERS
95,793
94,249
23,183
1999
308,114
246,29
303,902
235,504
232,863
71,039
70,203
1998
TOTAL

EY
المتضامنون للمحاسبة و المراجعة
محاسبون قانونيون و مستشارون

BAKER TILLY
وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / مساهمى المصرف العربى الدولى

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للمصرف العربى الدولى والمتمثلة فى الميزانية فى 31 ديسمبر 2017 وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة المصرف، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للمصرف العربى الدولى في 31 ديسمبر 2017 ، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- لم يتبين لنا مخالفة المصرف – خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 – لأى من أحكام قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 وذلك فى ضوء المعلومات والتفسيرات التى حصلنا عليها من إدارة المصرف.

- يمسك المصرف حسابات مالية منتظمة وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما ان البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المصرف.

مراقبا الحسابات

علاء داوود
وحيد عبد الغفار وشركاه B.T

منى عبد السلام
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

القاهرة فى : 15 إبريل 2018

الميزانية

فى 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالالف دولار امريكى)

	إيضاح رقم	2017/12/31	2016/12/31
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(13)	192 028	128 020
أرصدة لدى البنوك	(14)	1 039 004	792 800
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(15)	1 554 341	1 623 658
قروض وتسهيلات للبنوك	(16)	150 000	150 000
قروض وتسهيلات للعملاء	(17)	1 078 470	1 190 876
إستثمارات مالية:			
- متاحة للبيع	(18)	25 208	34 710
- محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	(18)	308 390	234 154
إستثمارات فى شركات شقيقة	(19)	473 907	453 374
أصول غير ملموسة	(20)	991	1 198
أصول أخرى	(21)	52 829	38 144
أصول ثابتة	(22)	49 197	48 213
إجمالى الأصول		4 924 365	4 695 147
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(23)	784 437	913 441
ودائع العملاء	(24)	3 112 873	2 803 912
إلتزامات أخرى	(25)	41 008	37 232
مخصصات أخرى	(26)	4 424	6 956
إجمالى الإلتزامات		3 942 742	3 761 541
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(27 - أ)	600 000	600 000
إحتياطيات	(27 - ب)	249 218	240 980
أرباح محتجزة	(27 - ج)	132 405	92 626
إجمالى حقوق الملكية		981 623	933 606
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		4 924 365	4 695 147

- تقرير مراقبى الحسابات مرفق

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

جمال زغلول	**محمد كمال الدين بركات**	**هشام رامز عبد الحافظ**
مدير عام المراقبة المالية	نائب رئيس مجلس الادارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب	رئيس مجلس الادارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالالف دولار امريكى)

	إيضاح رقم	2017/12/31	2016/12/31
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(6)	325 862	279 660
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(6)	(213 899)	(180 782)
صافى الدخل من العائد		111 963	98 878
إيرادات الأتعاب والعمولات	(7)	9 893	15 207
مصروفات الأتعاب والعمولات	(7)	(93)	(98)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		9 800	15 109
توزيعات أرباح	(8)	203	299
صافى دخل المتاجرة	(9)	3 430	3 032
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(18)	1 480	(692)
إضمحلال إستثمارات فى شركات شقيقة	(19)	(697)	(5 000)
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(17)	(35 310)	(11 252)
مصروفات إدارية	(10)	(54 668)	(44 360)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(11)	2 974	(2 969)
حصة المصرف فى نتائج أعمال شركات شقيقة	(19)	16 288	17 528
		55 463	70 573
خسائر الإضمحلال الإستثنائية للأرصدة النقدية		-	(31 715)
صافى أرباح السنة		55 463	38 858
ربحية السهم (دولار/ سهم)	(12)	1523.4	902.0

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

جمال زغلول
مدير عام المراقبة المالية

محمد كمال الدين بركات
نائب رئيس مجلس الادارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

هشام رامز عبد الحافظ
رئيس مجلس الادارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

	إيضاح رقم	2017/12/31	2016/12/31
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح العام		55 463	38 858
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك الأصول الثابتة		1 666	1 447
إستهلاك برامج الحاسب الآلى		565	185
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان		35 310	11 252
خسائر إضمحلال إستثمارات مالية متاحة للبيع		-	825
عبء مخصصات أخرى		153	371
مخصصات إنتفى الغرض منها		(2 787)	(716)
إضمحلال شركات شقيقة		697	5 000
أرباح إستثمارات فى شركات شقيقة		(16 288)	(17 528)
أرباح بيع أصول ثابتة		-	57
أرباح بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع		-	(133)
فروق عملة مخصصات أخرى		24	(2 244)
تكلفة مستهلكة		586	1 333
توزيعات أرباح		(203)	(299)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		75 186	38 408
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك		(65 689)	(217 937)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(62 898)	(266 029)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		(78 878)	75 936
أصول أخرى		(11 770)	(11 280)
أرصدة مستحقة للبنوك		(129 004)	205 391
ودائع العملاء		308 961	860 016
التزامات أخرى		5 931	7 163
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (1)		41 839	691 668
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(6 028)	(2 887)
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		(68 852)	(163 047)
متحصلات من إستحقاق إستثمارات مالية متاحة للبيع		10 190	-
توزيعات أرباح محصلة		203	(17 229)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة الإستثمار (2)		(64 487)	(183 163)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
زيادة رأس المال		-	150 000
توزيعات الأرباح المدفوعة		(11 798)	(34 098)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التمويل (3)		(11 798)	115 902
صافى (النقص) الزيادة فى النقدية وما فى حكمهما خلال السنة (1)+(2)+(3)		(34 446)	624 407
النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		1 091 268	466 861
رصيد النقدية وما في حكمها آخر السنة		1 056 822	1 091 268
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى		192 028	128 020
أرصدة لدى البنوك		1 039 004	792 800
أذون خزانة		1 554 341	1 623 658
أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطى الإلزامى		(42 232)	(29 306)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(131 978)	(11 108)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(1 554 341)	(1 412 796)
النقدية وما فى حكمها	(28)	1 056 822	1 091 268

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانونى	إحتياطي عام	إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	إحتياطى التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة	أرباح محتجزة	الإجمالي
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	450 000	107 306	73 582	1 034	72 631	143 128	847 681
المسدد من زياده راس المال	150 000	-	-	-	-	-	150 000
المحول إلى الإحتياطى القانونى	-	5 942	-	-	-	(5 942)	-
توزيع أرباح عام 2015	-	-	-	-	-	(34 098)	(34 098)
إضمحلال الإستثمارات المالية المتاحة للبيع محول إلى قائمة الدخل	-	-	-	825	-	-	825
صافى (خسائر) التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	(582)	-	-	(582)
التغير فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة	-	-	-	-	(19 758)	-	(19 758)
إضمحلال الأصول (إيضاح رقم 26 - ج)	-	-	-	-	-	(49 320)	(49 320)
صافى ارباح العام	-	-	-	-	-	38 858	38 858
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	600 000	113 248	73 582	1 277	52 873	92 626	933 606
الرصيد فى 31 ديسمبر 2016	600 000	113 248	73 582	1 277	52 873	92 626	933 606
المحول إلى الإحتياطى القانونى	-	3 886	-	-	-	(3 886)	-
توزيع أرباح عام 2016	-	-	-	-	-	(11 798)	(11 798)
صافى (خسائر) التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	(589)	-	-	(589)
التغير فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة	-	-	-	-	4 941	-	4 941
صافى ارباح العام	-	-	-	-	-	55 463	55 463
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	600 000	117 134	73 582	688	57 814	132 405	981 623

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

	إيضاح رقم	2017/12/31	2016/12/31
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)		55 463	38 858
يخصم : إحتياطى مخاطر (IFRS9) *		(26 429)	-
يضاف : الأرباح المحتجزة	(27 -ج)	76 942	53 768
الإجمـــالى		105 976	92 626
يـــوزع كالآتى :-			
إحتياطى قانونى 10%		5 546	3 886
توزيعات للمساهمين (5% من رأس المال المدفوع)		-	-
مكافآت العاملين		9 385	8 700
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		377	3 098
أرباح محتجزة فى آخر السنة المالية		90 668	76 942
الإجمالى		105 976	92 626

* تم تكوين إحتياطى مخاطر معيار (IFRS 9) بنسبة 1 % من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح عن عام 2017 إيضاح رقم (32).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

1. معلومات عامة

تأسس المصرف العربي الدولي بموجب إتفاقية دولية تم توقيعها عام 1974 ويقع المركز الرئيسي للمصرف في 35 ش عبد الخالق ثروت - مدينه القاهرة ويزاول نشاطه من خلال إحدى عشر فرع داخل جمهورية مصر العربية وبموجب إتفاقية إنشاء المصرف فإنه يتمتع ببعض المزايا والحصانات داخل كل دولة من الدول الأعضاء (المساهمين) وفيما يلي بعض من أهم المزايا والحصانات :

- لا تسري علي المصرف القوانين المنظمة للمصارف والائتمان والرقابة علي النقد والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة.
- لا يجوز إتخاذ أية إجراءات نحو تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة علي أنصبة مساهمى المصرف أو علي المبالغ المودعة به.
- لا تخضع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبى .
- حسابات المودعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى عليها قبل صدور حكم نهائي .
- أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .
- لا يلتزم المصرف بتحصيل أو سداد أي نوع من الضرائب أو الرسوم أو الدمغات التي قد تفرض علي عملائه .
- قررت الجمعية العامة غير العادية للمصرف العربى الدولى المنعقدة فى 22 مارس 2012 تعديل بعض مواد إتفاقية إنشاء المصرف وفيما يلي أهم هذه التعديلات :-

- لايسرى علي هذا المصرف أو فروعه القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة في الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروعه. وبما لا يتعارض مع ما تقدم ومع باقى مواد الإتفاقية، يخضع المصرف لرقابة البنك المركزى المصرى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى في دولة المقر، وتخضع فروعه فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها .
- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التي يحددها مجلس الإدارة .

وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة وتفعيل هذا التعديل إعتباراً من أول إبريل 2015 .

- بلغ عدد الموظفين بالمصرف فى 31 ديسمبر2017 عدد 005 1 موظف وعامل مقابـــل 968 موظـف وعامـــل فـــى 31 ديسمبر 2016 .
- تم إعتماد هذه القوائم للإصدار من قبل مجلس الإدارة فى 15 إبريل 2018 .

2. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية .

(أ) أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لقواعد معايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والإلتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والإلتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية .

(ب) الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذا مؤثرا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من 20 % إلى 50 % من حقوق التصويت .

يتم إستخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات إقتناء المصرف للشركات ، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه المصرف من أصول للشراء و/ أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/ أو أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الإقتناء ، ويتم قياس صافى الأصول بما فى ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة فى تاريخ الإقتناء .

يتم تقييم الإستثمارات فى الشركة الشقيقة بالقوائم المالية للمصرف وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، التى يتم بموجبها إثبات الإستثمار فى أية شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الإستثمار لإثبات نصيب المصرف فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الإقتناء ويتم إثبات ذلك النصيب فيها ببند "أرباح أو خسائر إستثمارات فى شركات شقيقة" بقائمة الدخل لدى إعداد القوائم المالية ، ويتم خفض رصيد الإستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر فيها.

(ج) التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة .

(د) عملة التعامل والعرض والمعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى ، يتم إثبات المعاملات بالدفاتر خلال العام طبقاً للعملات التى أجريت بها تلك المعاملات ، ولأغراض تصوير القوائم المالية للبنك بالدولار الأمريكى يتم فى نهاية كل فترة مالية وفى تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية إعادة ترجمة كافة أرصدة الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية المثبتة بالعملات المختلفة (بخلاف الجنيه المصرى) إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ – أما بالنسبة للأرصدة بعملة الجنيه المصرى فتتم ترجمتها إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس الأسعار الرسمية للبنك المركزى المصرى .

(هـ) الأصول المالية

يقوم المصرف بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولي .

(هـ/1) الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر و كذا المشتقات المالية .

- يتم تبويب الأداة المالية على إنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحميل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءآ من محفظة أدوات مالية محددة يتم إداراتها معآ وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :-

- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
- عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقًا لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل "بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقه مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عن الاعتراف الأولى كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

(هـ/2) القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى المصرف بيعها فورا أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر .
- الأصول التي بوبها المصرف على أنها متاحة للبيع عند الإعتراف الأولي بها .
- الأصول التي لن يستطيع المصرف بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلى فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية .

(هـ/3) الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق :

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة المصرف النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع المصرف مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

(هـ/4) الإستثمارات المالية المتاحة للبيع:

تمثل الإستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الإعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإعتراف الأولي بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم إستبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول المصرف معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم إستبعاد الإلتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الإعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته، عندها يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمصرف في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد المصرف القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك إستخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الإستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن المصرف من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال في القيمة .
- يقوم المصرف بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلا من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى المصرف النية والقدرة على الإحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الإعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :-

1. في حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذى له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلي . ويتم إستهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالى بإستخدام طريقة العائد الفعلى وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً. يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2. في حالة الأصل المالى الذي ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح والخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه عندئذ يتم الإعتراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل

المالى لاحقاً يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر.
- فى جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالى طبقًا لما هو مشار إليه وقام البنك فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الإعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير.

(و) المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافى بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

(ز) إيرادات ومصروفات العائد

- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة « أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى وعند حساب معدل العائد الفعلى يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .
- وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى وذلك وفقاً لما يلى :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد 25 % من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل في الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القروض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

(ح) إيرادات الأتعاب والعمولات

- يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2 - ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى .
- ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها المصرف تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض، وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار المصرف للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط .
- ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الإعتراف الأولى ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ المصرف بأى جزء من القرض أو كان المصرف يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين .
- ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعينة. ويتم الإعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها .

(ط) إيرادات توزيعات الأرباح

- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها .

(ي) إضمحلال الأصول المالية

(ى/1) الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم المصرف في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل («حدث الخسارة»- loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها المصرف لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام المصرف لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق المصرف على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم المصرف بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق تكون فترة تأكيد الخسارة واحد .

كما يقوم المصرف أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى المصرف ما يلي :

- إذا حدد المصرف أنه لا يوجد دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاما بذاته أو لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معا لتقدير الإضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد المصرف أنه يوجد دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالى . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الإستثمار المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل . وللأغراض العملية، يقوم المصرف بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة . وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على بيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في المصرف ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي يحوزها المصرف ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء أثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا.

ويعمل المصرف على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى. ويقوم المصرف بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

(ى/2) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم المصرف في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، و ذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل. ويعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغ 10 % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الإنخفاض ممتدا إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذى يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث إرتفاع في القيمة العادلة لاحقا أما إذا إرتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل .

(ك) برامج الحاسب الآلى

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة .

وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاث سنوات .

(ل) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمبانى بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسى والفروع. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتـة .

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة بإعتبارها أصل مستقل وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المصرف وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

مبانى وإنشاءات	50 سنة
أثـاث	10 سنوات
حاسب آلى	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	10 سنوات
أجهزة ومعدات	10 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى تاريخ كل ميزانية وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً .

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح أو خسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية0 ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

(م) إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول المالية التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد .

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية .

وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

(ن) الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها المصرف عقود إيجار تشغيلى .

(ن/1) الإستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(س) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية الأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

(ع) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المصرف لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كليّا أو جزئيّا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزاما ت المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهريّا فتحسب بالقيمة الحالية.

(ف) مزايا العاملين :

- حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع البنك مقدماً نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة العاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية وكإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمى البنك ولاتسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير موزعة .

- المعاشات ومكافآت ترك الخدمة للعاملين

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد يغطى العاملين الدائمين بالمصرف وذلك حتى تاريخ 17 / 4 / 2008 ويساهم المصرف فى الصندوق بنسبة مئوية من أجور العاملين سنويا علاوة على أى مبالغ إضافية يقررها الخبير الإكتوارى يرى لزومها لإستمرار الصندوق فى تقديم خدماته أو لضمان الحد الأدنى لعائد إستثمار أموال الصندوق. أما بالنسبة للعاملين الذين عينوا بالمصرف بعد 17 / 4 / 2008 فيتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة فقط دون معاشات ويساهم المصرف فى تلك المكافأة بنسبة مئوية من أجور العاملين تحت مظلة هذا النظام سنوياً فى تلك المكافأة.

(ص) توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي.

(ق) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض المصرف نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا ، ولذلك يهدف المصرف إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود الخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول. ويقوم المصرف بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالمصرف ، ويوفر مجلس الإدارة فى إطار مبادىء الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية هيكل إشرافى متكامل من لجان عليا منبثقة عنه .

(أ) خطر الائتمان:

يتعرض المصرف لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الإئتمان أهم الأخطار بالنسبة للمصرف ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الإئتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول المصرف على أدوات الدين، كما يوجد خطر الإئتمان أيضا في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الإئتمـان في إدارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

(أ/1) قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر المصرف فى ثلاثة مكونات كما يلي :

- إحتمالات الإخفاق (التأخر) (probability of default) من قبل العميل أو الغير فى الوفاء بإلتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له الذى يستنتج منه المصرف الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الإفتراضى (loss given default) .

وتنطوى أعمال الإدارة اليومية لنشاط المصرف على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة ـ The Expected loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26، الذى يعتمد على الخسائر التى تحققت فى تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3) .

يقوم المصرف بتقييم إحتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولى الإئتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء المصرف إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالمصرف كما هو مبين في الجدول التالي مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعنى بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى إحتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا .

ويقوم المصرف دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلى للمصرف:

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع المصرف أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للقرض . يكون هذا المركز هو القيمة الإسمية، وبالنسبة للإرتباطات يدرج المصرف كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .
وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات المصرف لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى .

- أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى :

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم المصرف بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعاله لإدارة خطر الإئتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان. ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

(أ/2) سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم المصرف بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الإئتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتمانى على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأى مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع المصرف العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم المصرف بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقارى .
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الإئتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى المصرف للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسى من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان فى التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الإئتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التى يصدرها المصرف بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من المصرف فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الإعتمادات المستندية .

ويتعرض المصرف لخسارة محتملة بمبلغ يساوى إجمالى الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الإئتمان الناتج عن إرتباطات منح الإئتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة. ويراقب المصرف المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بإرتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الاجل .

(أ/3) سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التى وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لإختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الإئتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر بإستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم فى إعداد القوائم المالية ولأغراض قواعد البنك المركزى المصرى .

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلى للمصرف :

تقييم البنك	31/12/2017		31/12/2016	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
	%	%	%	%
ديون جيدة	28,50	2,72	32,15	5,69
المتابعة العادية	47,14	20,85	45,72	14,07
المتابعة الخاصة	7,76	1,04	7,28	2,59
ديون غير منتظمة	16,60	75,39	14,85	77,65
الإجمالى	100	100	100	100

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26 ، وإستناداً إلى المؤشرات التالية التى حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية أو صعوبات مالية تواجه المقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لايوافق البنك على منحها فى الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الإئتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة فى تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حده ، ويرجى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصى والأساليب الإحصائية .

(4/أ) نموذج قياس المخصصات

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح (1/أ) تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان فى هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد .

ويقوم المصرف بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان، بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزى المصرى وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة .

ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب %	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

(أ/5) الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان فى الميزانية	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أذون خزانة وسندات حكومية	1 862 731	1 857 813
قروض البنوك	150 000	150 000
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد :		
- حسابات جارية مدينة	309	630
- بطاقات ائتمان	548	378
- قروض شخصية	37 000	40 905
قروض لمؤسسات :		
- حسابات جارية مدينة	8 403	5 949
- قروض مشتركة	317 610	323 318
- قروض مباشرة	961 114	1 017 248
استثمارات مالية		
- أدوات دين	-	9 908
أصول أخرى	29 679	22 751
الاجمالى	3 367 394	3 428 900
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية بعد خصم التأمينات النقدية		
- اعتمادات مستندية	13 537	15 021
- خطابات ضمان	79 225	101 845
- إرتباطات قروض شركات	1 514	17 610
الاجمالى	94 276	134 476

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 31 ديسمبر 2017 وكذلك فى 31 ديسمبر 2016 وذلك بدون الأخذ فى الإعتبار أية ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالى القيمة الدفترية التي تم عرضها فى الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق 43,53 % في 31 ديسمبر 2017 من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل 44,74 % فى 31 ديسمبر 2016 .

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلى :

- 75,64 % في 31 ديسمبر 2017 من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة فى أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلى مقابل 77,87 % فى 31 ديسمبر 2016 .
- 83,40 % في 31 ديسمبر 2017 من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل 85,15 % فى 31 ديسمبر 2016 .
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 778 244 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 مقابل مبلغ 523 228 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 .
- قام المصرف بتطبيق عمليات إختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 .
- 100 % في 31 ديسمبر 2017 مقابل 99 % فى 31 ديسمبر 2016 من الإستثمارات فى أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية .

(6/أ) قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

	31/12/2017				31/12/2016			
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات مؤسسات	قروض وتسهيلات بنوك	الإجمالى	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات مؤسسات	قروض وتسهيلات بنوك	الإجمالى
لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال *	37 227	1 042 979	150 000	1 230 206	40 319	1 119 586	150 000	1 309 905
متأخرات محل اضمحلال	630	244 148	-	244 778	1 594	226 929	-	228 523
الإجمالى	37 857	1 287 127	150 000	1 474 984	41 913	1 346 515	150 000	1 538 428
يخصم : مخصص الاضمحلال**	(794)	(160 873)	-	(161 667)	(1 084)	(124 304)	-	(125 388)
يخصم : العوائد المجنبة	(95)	(84 752)	-	(84 847)	(216)	(71 948)	-	(72 164)
الصافى	36 968	1 041 502	150 000	1 228 470	40 613	1 150 263	150 000	1 340 876

* قروض وتسهيلات لايوجد عليها متأخرات أو إضمحلال .

ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة المصرف .

** بلغ إجمالى عبء إضمحلال القروض والتسهيلات 667 161 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 388 125 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2016 منها 888 121 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 365 97 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2016 يمثل أضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ 779 39 ألف دولار أمريكي يمثل عبء إضمحلال على أساس المجموعة لمحفظة الإئتمان فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 023 28 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 .

- القروض والتسهيلات طبقا للتقييم الداخلي المستخدم بواسطة المصرف في 31 ديسمبر 2017 :-

لايوجد عليها متأخرات أو إضمحلال .

	أفـــــراد				
31/12/2017	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	اجمالى القروض والتسهيلات
1- جيدة	-	-	9 740	9 740
2- المتابعة العادية	224	528	26 735	27 487
3- المتابعة الخاصة	-	-	-	-
الإجمالى	224	528	36 475	37 227

	مؤسسـات وبنوك				
31/12/2017	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض بنوك	اجمالى القروض والتسهيلات
1- جيدة	136	208 513	52 040	150 000	410 689
2- المتابعة العادية	366	442 636	224 790	-	667 792
3- المتابعة الخاصة	444	99 865	14 188	-	114 497
الإجمالى	946	751 014	291 018	150 000	1 192 978

	أفـــــراد			
31/12/2016	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	اجمالى القروض والتسهيلات
1- جيدة	-	305	28 329	28 634
2- المتابعة العادية	592	24	11 068	11 684
3- المتابعة الخاصة	-	-	-	-
الإجمالى	592	329	39 397	40 318

	مؤسسـات وبنوك				
31/12/2016	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض بنوك	اجمالى القروض والتسهيلات
1- جيدة	1 016	251 925	63 025	150 000	465 966
2- المتابعة العادية	370	455 622	235 656	-	691 648
3- المتابعة الخاصة	59	111 914	-	-	111 973
الإجمالى	1 445	819 461	298 681	150 000	1 269 587

لم يتم إعتبار القروض المضمونة محل إضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الإعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل .

- قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

هى القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوما ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك ولا يوجد فى 31 ديسمبر 2017 .

عند الإثبات الأولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة فى الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة .

- قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ 778 244 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 523 228 ألف دولار فى 31 ديسمبر 2016 .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها المصرف فى مقابل تلك القروض :

31 ديسمبر 2017	أفراد	مؤسسات	الاجمالى
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	630	244 148	244 778
القيمة العادلة للضمانات	11	5 780	5 791

31 ديسمبر 2016	أفراد	مؤسسات	الاجمالى
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	1 594	226 929	228 523
القيمة العادلة للضمانات	744	4 015	4 759

(أ/7) أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في أخر السنة المالية .

	أذون خزانة	أوراق حكومية	الإجمالي
أذون خزانة وأوراق حكومية (– B)	1 554 341	308 390	1 862 731
الإجمالي	1 554 341	308 390	1 862 731

(أ/8) الإستحواذ على الضمانات

- لم يقم المصرف خلال السنة المالية الحالية بالحصول على أصول بالإستحواذ على بعض الضمانات .
- يتم تبويب الأصول التى تم الإستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

(أ/9) تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للمصرف بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافى في آخر السنة المالية الحالية. عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء المصرف .

	القاهرة الكبرى	الأسكندرية	بورسعيد	الإجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	1 862 731	-	-	1 862 731
قروض بنوك محلية	150 000	-	-	150 000
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لأفراد:				
- حسابات جارية مدينة	255	54	-	309
- بطاقات ائتمان	517	27	4	548
- قروض أفراد	32 430	3 714	856	37 000
قروض لمؤسسات :				
- حسابات جارية مدينة	8 403	-	-	8 403
- قروض مباشرة	954 644	6 470		961 114
- قروض مشتركة	317 610	-	-	317 610
استثمارات مالية :				
- أدوات دين	-	-	-	-
الإجمالي في 31 ديسمبر 2017	3 326 590	10 265	860	3 337 715
الإجمالي في 31 ديسمبر 2016	3 393 324	12 103	722	3 406 149

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمصرف بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء المصرف .

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	تجارية	تعدين وخدمات بترولية	نشاط عقارى	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	الإجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	-	-	-	-	-	1 862 731	-	1 862 731
قروض لبنوك محلية	150 000	-	-	-	-	-	-	150 000
قروض وتسهيلات للعملاء:								
قروض لأفراد:								
- حسابات جارية مدينة	-	-	-	-	-	-	309	309
- بطاقات إئتمان	-	-	-	-	-	-	548	548
- قروض شخصية	-	-	-	-	-	-	37 000	37 000
قروض لمؤسسات:								
- حسابات جارية مدينة	-	1 676	1 331	104	87	-	5 205	8 403
- قروض مباشرة	52 722	203 124	72 158	428 518	9 413	113 813	81 366	961 114
- قروض مشتركة	-	-	-	212 466	-	-	105 144	317 610
استثمارات مالية:								
- أدوات دين	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي في 31 ديسمبر 2017	202 722	204 800	73 489	641 088	9 500	1 976 544	229 572	3 337 715
الإجمالي في 31 ديسمبر 2016	208 882	192 199	101 188	651 191	7 153	2 024 959	220 577	3 406 149

(ب) خطر السوق:

يتعرض المصرف لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل المصرف مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة .

وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في ادارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع .

(ب/ 1) أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم المصرف بالعديد من استراتيجيات التغطية ، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق .

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب" القيمة المعرضة للخطر "للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قِبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة مخاطر السوق بالمصرف .

- إختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي اختبارات الضغوط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد . ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة .

وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالمصرف ، إختبار ضغط عوامل الخطر،حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة علي كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز و مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط .

(ب/2) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز فى نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التى يتم مراقبتها لحظياً . ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية فى نهاية السنة المالية . ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

31 ديسمبر 2017	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصري	عملات أخرى	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	17 398	2 949	1 475	169 858	348	192 028
أرصدة لدى البنوك	792 148	160 789	82 973	133	2 961	1 039 004
أذون خزانة	524 584	136 282	-	893 475	-	1 554 341
قروض وتسهيلات للعملاء	949 520	54 046	18	74 886	-	1 078 470
قروض وتسهيلات للبنوك	150 000	-	-	-	-	150 000
إستثمارات مالية						
- متاحة للبيع	25 208	-	-	-	-	25 208
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	54 569	-	-	253 821	-	308 390
إستثمارات فى شركات شقيقة	329 984	-	-	143 923	-	473 907
أصول أخرى	40 975	203	7	11 644	-	52 829
إجمالي الأصول المالية	2 884 386	354 269	84 473	1 547 740	3 309	4 874 177
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	574 295	195 081	4 170	9 872	1 019	784 437
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	1 499 776	162 022	79 435	1 369 495	2 145	3 112 873
إلتزامات أخرى	39 389	5	2	1 606	6	41 008
إجمالي الالتزامات المالية	2 113 460	357 108	83 607	1 380 973	3 170	3 938 318
صافي المركز المالي للميزانية	770 926	(2 839)	866	166 767	139	935 859

31 ديسمبر 2016	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصرى	عملات أخرى	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	22 242	2 690	1 416	101 506	166	128 020
أرصدة لدى البنوك	420 410	287 749	79 367	213	5 061	792 800
أذون خزانة	524 482	118 172	-	981 004	-	1 623 658
قروض وتسهيلات للعملاء	1 085 759	56 000	10	49 107	-	1 190 876
قروض وتسهيلات للبنوك	150 000	-	-	-	-	150 000
إستثمارات مالية						
- متاحة للبيع	34 710	-	-	-	-	34 710
- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	50 666	-	-	183 488	-	234 154
إستثمارات فى شركات شقيقة	309 369	-	-	144 005	-	453 374
أصول أخرى	29 486	216	35	8 407	-	38 144
إجمالي الأصول المالية	2 627 124	464 827	80 828	1 467 730	5 227	4 645 736
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	507 633	295 633	2 822	105 110	2 243	913 441
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	1 386 857	166 137	77 708	1 170 427	2 783	2 803 912
إلتزامات أخرى	26 912	822	107	9 388	3	37 232
إجمالي الالتزامات المالية	1 921 402	462 592	80 637	1 284 925	5 029	3 754 585
صافي المركز المالي للميزانية	705 722	2 235	191	182 805	198	891 151

(ب/3) خطر سعر العائد

يتعرض المصرف لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعه. ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالمصرف.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب .

31 ديسمبر 2017	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	192 028	-	-	-	-	192 028
أرصدة لدى البنوك	678 651	228 375	131 978	-	-	1 039 004
أذون الخزانة وأوراق حكومية	154 783	534 947	864 611	-	-	1 554 341
قروض وتسهيلات للعملاء	185 390	400 806	82 264	314 485	95 525	1 078 470
قروض وتسهيلات للبنوك	-	50 000	-	100 000	-	150 000
إستثمارات مالية :						
- متاحة للبيع	-	-	-	2 359	22 849	25 208
- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	-	-	104 892	191 597	11 901	308 390
إستثمارات فى شركات شقيقة	-	-	-	-	473 907	473 907
أصول مالية أخرى	-	-	52 829	-	-	52 829
إجمالى الأصول المالية	1 210 852	1 214 128	1 236 574	608 441	604 182	4 874 177
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	313 300	229 159	241 978	-	-	784 437
ودائع للعملاء وشهادات الإدخار	1 830 589	236 379	171 862	874 043	-	3 112 873
إلتزامات مالية أخرى	-	-	41 008	-	-	41 008
إجمالى الإلتزامات المالية	2 143 889	465 538	454 848	874 043	-	3 938 318
فجوة إعادة تسعير العائد	(933 037)	748 590	781 726	(265 602)	604 182	935 859

31 ديسمبر 2016	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
إجمالى الأصول المالية	1 259 784	1 276 122	1 024 658	483 793	601 379	4 645 736
إجمالى الإلتزامات المالية	2 077 755	498 047	469 727	709 056	-	3 754 585
فجوة إعادة تسعير العائد	(817 971)	778 075	554 931	(225 263)	601 379	891 151

ج – خطر السيولة :

خطر السيولة هو خطر تعرض المصرف لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالمصرف ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد المصرف في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عاليه التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعه في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للمصرف ومتطلبات البنك المركزي المصرى .
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالمصرف بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال .

د – مخاطر التشغيل :

يشمل تعريف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة المباشرة و/أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو قصور فى العمليات أو النظم ، العنصر البشرى أو أحداث خارجية ، وكذا المخاطر القانونية وأى أحداث تشغيلية تؤثر سلبياً على سمعة المصرف ، على إستمرارية النشاط و/أو القيمة السوقية للمصرف .

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية جزءً جوهرى لدعم الأنشطة المختلفة للمصرف ، وذلك فيما يتعلق بدورها فى تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة والضوابط الرقابية اللازمة درءاً لها وللحد من الخسائر التشغيلية ، وللمساهمة فى دعم كفاءة وفاعلية إستخدام موارد المصرف المختلفة .

تستهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وضع إطار عام لتعزيز فاعليتها وداعماً لنظام الحوكمة ، وذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة المخاطر لكافة العاملين ، تعريف أهداف إدارة المخاطر التشغيلية ، كيفية تصنيف المخاطر وأوجه الإختلاف بين المخاطر التشغيلية

وأنواع المخاطر الأخرى وكذا كافة مسؤليات الإدارة والإشراف، فضلاً عن الأدوات والمنهجيات المستخدمة داخل المصرف للتحديد والقياس والتقرير ، والمتابعة للحد من المخاطر التشغيلية .

إنصب تركيز إدارة المخاطر التشغيلية على نشر ثقافة المخاطر والتوعية بأهمية تحديد المخاطر وكذا مراجعة وفحص السياسات وإجراءات ونظم العمل ، وبحث ودعم الأنظمة وطرق أمنها ، وفاعلية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التشغيلية .

حيث تستهدف إدارة المخاطر التشغيلية على نحو إستباقى مع كافة الإدارات المسئولة تحديد مؤشرات للإنذار المبكر عن أحداث قد تعرض المصرف لأى مخاطر محتملة .

بدأت إدارة المخاطر التشغيلية فى بناء قاعدة بيانات الأحداث التشغيلية وتصنيفها تماشياً مع مقررات بازل II وتعتمد عملية جمع البيانات على تقارير الأحداث التشغيلية الداخلية إضافة الى جميع الأحداث الخارجية ذات الصلة، وتستخدم هذة البيانات لتحليل ورصد الأسباب الجذرية ، تكرارية الأحداث وتقييم الإجراءات التصحيحية والضوابط الموضوعة للحد من المخاطر التشغيلية .

هـ – القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية المصرف بالقيمة العادلة :-

31 ديسمبر 2017	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية		
قروض وتسهيلات للبنوك	150 000	-
قروض وتسهيلات للعملاء: *		
أفـراد	37 857	-
مؤسسات	1 287 127	-
إستثمارات مالية :		
أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع (غير مدرجة)	22 850	-
محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	308 390	308 488
إستثمارات فى شركات شقيقة	473 907	-
الإلتزامات المالية		
ودائع للعملاء :		
أفراد	1 511 400	1 511 400
مؤسسات	1 601 473	1 601 473

* لم يتم إحتساب القيمة العادلة لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك .

و – إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال ، الذى يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلى : -

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة المصرف على الإستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع المصرف .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى) شهرياً بواسطة إدارة المصرف ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :-

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيها مصرياً حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 11,25 % بالإضافة إلى نسبة 1,25 % للدعامة التحوطية والتى تصل إلى 2,5 % فى يناير 2019 .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) إن وجد والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية :هى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات والإلتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن 1.25 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20 % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) بالإضافة إلى 45٪ من الزيادة من القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات فى شركات شقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100 ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ، وقد إلتزم المصرف بكافة متطلبات رأس المال المحلية ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى 31 ديسمبر 2017 .

	31/12/2017	31/12/2016
الشريحة الاولي في رأس المال		
رأس المال المدفوع	600 000	600 000
الاحتياطي القانونى	117 134	113 248
الاحتياطي العام	73 582	73 582
الأرباح المرحلة	76 941	53 768
الأرباح المرحلية الربع سنوية حتى 30/9/2017	50 600	48 558
توزيعات للمساهمين	-	-
إجمالي رأس المال الأساسي	918 257	889 156
يخصم :		
الإستثمارات فى شركات مالية:		
قيمة الزيادة عن 10 % من رأس المال المصدر للشركة لكل إستثمار على حده	(211 102)	(157 441)
القروض المعاونة	(120 000)	(90 000)
أصول غير ملموسة	(793)	(719)
الإستثمارات فى شركات غير مالية:		
50 % من قيمة الزيادة فى كل شركة على حده عن 15 % من رأس المال الأساسى للمصرف قبل التعديلات الرقابية	(1 175)	(5 988)
	(333 070)	(254 148)
إجمالى الشريحة الأولى فى رأس المال بعد الإستبعادات	585 187	635 008
الشريحة الثانية في رأس المال		
مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات المنتظمة	31 740	28 021
مخصص خسائر الإضمحلال للإلتزامات العرضية المنتظمة	1 296	2 734
45 % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات الشقيقة	-	23 793
45 % من الرصيد الموجب لإحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية	310	575
	33 346	55 123
يخصم :		
50 % من قيمة الزيادة فى كل شركة على حده عن 15 % من رأس المال الأساسى للمصرف قبل التعديلات الرقابية	(1 175)	(5 988)
	(1 175)	(5 988)
إجمالى الشريحة الثانية فى رأس المال	32 171	49 135
اجمالي القاعدة الرأسمالية (1)	617 358	684 143
الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر		
مخاطر الإئتمان للبنود المدرجة داخل وخارج الميزانية	2 642 902	3 407 623
قيمة التجاوز لأكبر 50 عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	1 716 368	2 117 242
مخاطر أسعار الصرف	483 613	16 253
مخاطر التشغيل	171 670	147 441
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والمرجحة بأوزان المخاطر(2)	5 014 553	5 688 559
معيار كفاية رأس المال (1) / (2) مع الأخذ فى الإعتبار تركز أكبر 50 عميل	% 12,31	% 12,03

ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية (كنسبة إسترشادية حتى عام 2017)

	31/12/2017	31/12/2016
الشريحة الاولي في رأس المال بعد الإستبعادات (1)	585 188	582 809
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	231 077	157 326
الأرصدة المستحقة على البنوك	1 149 955	913 494
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	1 554 341	1 562 489
إستثمارات مالية متاحة للبيع	48 282	57 840
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	308 390	234 154
إستثمارات فى شركات شقيقة	473 907	453 375
القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	1 203 096	1 218 897
الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الإضمحلال ومجمع الإهلاك)	49 197	48 213
الأصـول الأخـــرى	52 829	38 144
قيمة مايتم خصمه من التعرضات (بعد إستبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)	(333 070)	(257 071)
إجمالى تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم إستبعادات الشريحة الأولى	4 738 004	4 426 861
إعتمادات مستندية – إستيراد	1 573	876
إعتمادات مستندية – تصدير	396	1 515
خطابات ضمان	26 186	55 267
خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم	13 426	-
كمبيالات مقبولة	3 695	6 822
إجمالى الإلتزامات العرضية	45 276	64 480
إرتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/ عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة إستحقاق أصلية		
غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة	757	3 685
إجمالى الإرتباطات	757	3 685
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	46 033	68 165
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية (2)	4 784 037	4 495 026
نسبة الرافعة المالية (2/1)	% 12.23	% 12.97

* الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات لعام ٢٠١٦ بعد إعتماد القوائم المالية من الجمعية العامة للمصرف .

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم المصرف باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

(4/أ) خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع المصرف محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمصرف أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المصرف. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر إئتمانية فى وجود أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال مماثلة لتلك الواردة فى المحفظة ، ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية .

(4/ب) اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

حدد المصرف اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم المصرف بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

(4/ج) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم المصرف بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق المصرف في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.
إذا تم تعليق إستخدام تبويب الإستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق سوف يتم زيادة القيمة الدفترية بمبلغ 98 ألف دولار أمريكى لتصل إلى القيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل فى إحتياطى القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .

5. التحليل القطاعى

أ- تحليل القطاعات الجغرافية

31 ديسمبر 2017	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	بورسعيد	الإجمالى
الايرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية				
- ايرادات القطاعات الجغرافية	359 415	1 676	220	361 311
- مصروفات القطاعات الجغرافية	(298 437)	(5 855)	(1 556)	(305 848)
نتيجة أعمال القطاع	60 978	(4 179)	(1 336)	55 463
ربح (خسارة) السنة	60 978	(4 179)	(1 336)	55 463
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية				
- أصول القطاعات الجغرافية	4 905 695	15 580	3 090	4 924 365
إجمالى الاصول	4 905 695	15 580	3 090	4 924 365
إلتزامات القطاعات الجغرافية	4 753 126	134 731	36 508	4 924 365
إجمالى الالتزامات	4 753 126	134 731	36 508	4 924 365

31 ديسمبر 2016	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	بورسعيد	الإجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية				
- إيرادات القطاعات الجغرافية	274 228	1 845	259	276 332
- مصروفات القطاعات الجغرافية	(231 039)	(4 707)	(1 728)	(237 474)
نتيجة أعمال القطاع	43 189	(2 862)	(1 469)	38 858
ربح (خسارة) السنة	43 189	(2 862)	(1 469)	38 858
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية				
أصول القطاعات الجغرافية	4 674 416	17 516	3 215	4 695 147
إجمالى الاصول	4 674 416	17 516	3 215	4 695 147
إلتزامات القطاعات الجغرافية	4 519 655	131 123	44 369	4 695 147
إجمالى الالتزامات	4 519 655	131 123	44 369	4 695 147

6. صافى الدخل من العائد

	31/12/2017	31/12/2016
عائد القروض والايرادات المشابهة من :		
قروض وتسهيلات :		
- للبنوك	5 546	2 732
- للعملاء	77 410	75 371
	82 956	78 103
إستثمارت مالية	230 653	183 691
ودائع لدى البنوك	12 253	17 866
الإجمالى	325 862	279 660
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(20 714)	(27 026)
- للعملاء	(193 185)	(153 756)
الإجمالى	(213 899)	(180 782)
الصافى	111 963	98 878

7. صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	31/12/2017	31/12/2016
ايرادات الاتعاب والعمولات :		
الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	4 421	7 111
أتعاب خدمات تمويل مؤسسات	2 698	4 617
اخرى	2 774	3 479
الاجمالى	9 893	15 207
مصروفات الاتعاب والعمولات :		
أتعاب أخرى مدفوعة	(93)	(98)
صافى	9 800	15 109

8. توزيعات أرباح

	31/12/2017	31/12/2016
إستثمارات مالية متاحة للبيع	203	299
الإجمالي	203	299

9. صافي دخل المتاجرة

	31/12/2017	31/12/2016
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	3 430	3 032
الإجمالي	3 430	3 032

10. مصروفات ادارية

	31/12/2017	31/12/2016
تكلفة العاملين :		
أجور ومرتبات وما فى حكمها	37 301	25 769
حصة المصرف فى صندوق العاملين	3 723	3 462
إستهلاك القرض المساند لصندوق العاملين	4 991	6 409
	46 015	35 640
إهلاك وإستهلاك	2 231	1 632
مصروفات إدارية أخرى	6 422	7 088
الإجمالي	54 668	44 360

بلـغ المتوسـط الشهـرى لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافـآت والمرتبـات الأكـبر فى المصرف مبلغ 104 628 دولار أمريكى وذلك عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 مقابل 207 508 دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 .

11. إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	31/12/2017	31/12/2016
خسائر تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	34	(5 539)
إيرادات أخرى	2 050	2 834
رد المخصصات الأخرى	1 730	156
مصروفات أخرى	(840)	(420)
الإجمالي	2 974	(2 969)

12. نصيب السهم فى الأرباح

	31/12/2017	31/12/2016
صافي أرباح السنة	55 463	38 858
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(377)	(3 098)
حصة العاملين فى صافى ربح السنة	(9 385)	(8 700)
حصة المساهمين فى صافى ربح السنة	45 701	27 060
الأسهم العادية المُصدرة	30 000	30 000
نصيب السهم فى الربح (دولار أمريكى / السهم)	1523,4	902,0

13. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	31/12/2017	31/12/2016
نقدية	25 712	28 318
شيكات مشتراه	46	410
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى بالجنيه المصرى	166 270	99 292
الرصيد	192 028	128 020
أرصدة بدون عائد	192 028	128 020
الرصيد	192 028	128 020

14. أرصدة لدى البنوك

	31/12/2017	31/12/2016
حسابات جارية	71 735	57 779
ودائع	967 269	735 021
الرصيد	1 039 004	792 800
البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى بالجنيه المصرى	42 233	29 306
بنوك محلية	530 919	586 143
بنوك خارجية	465 852	177 351
الرصيد	1 039 004	792 800
أرصدة بدون عائد	44 067	42 976
أرصدة ذات عائد	994 937	749 824
الرصيد	1 039 004	792 800
أرصدة متداولة	1 039 004	792 800
أرصدة غير متداولة	-	-
الرصيد	1 039 004	792 800

15. أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	31/12/2017	31/12/2016
أذون خزانة إستحقاق 90 يوم	-	209 119
أذون خزانة إستحقاق 180 يوم	14 102	160 384
أذون خزانة إستحقاق 270 يوم	286 839	472 856
أذون خزانة إستحقاق 364 يوم	1 333 040	833 664
الإجمالي	1 633 981	1 676 023
يخصم: عوائد لم تستحق بعد	(79 640)	(52 365)
الرصيد	1 554 341	1 623 658

16. قروض وتسهيلات للبنوك

	31/12/2017	31/12/2016
قروض مساند	150 000	150 000
إجمالى	150 000	150 000
أرصدة متداولة	50 000	-
أرصدة غير متداولة	100 000	150 000
إجمالى	150 000	150 000

17. قروض وتسهيلات للعملاء

	31/12/2017	31/12/2016
أفـــــراد		
قروض شخصية	37 000	40 905
حسابات جارية مدينة	309	630
بطاقات إئتمـان	548	378
إجمالى (1)	37 857	41 913
مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
قروض مباشرة	961 114	1 017 248
قروض مشتركة	317 610	323 318
حسابات جارية مدينة	8 403	5 949
إجمالى (2)	1 287 127	1 346 515
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)	1 324 984	1 388 428
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(161 667)	(125 388)
يخصم : عوائد مجنبة	(84 847)	(72 164)
الصافي ويوزع إلى :	1 078 470	1 190 876
أرصدة متداولة	1 040 427	1 131 882
أرصدة غير متداولة	38 043	58 994
الرصيد	1 078 470	1 190 876

مخصص خسائر الإضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

	31/12/2017	31/12/2016
الرصيد فى أول السنة	125 388	115 106
عبء الإضمحلال خلال السنة	35 310	11 252
فرق عملة	81	(2 584)
ديون تم إعدامها	(27)	-
تحويلات	826	1 439
متحصلات من ديون سبق إعدامها	89	175
الرصيد فى آخر السنة المالية	161 667	125 388

18. إستثمارات مالية

	31/12/2017	31/12/2016
إستثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين ـ بالقيمة العادلة	-	9 908
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
مدرجة فى السوق	223	280
غير مدرجة فى السوق	22 850	22 850
صناديق إستثمار	1 783	1 039
محافظ إستثمار تدار بمعرفة الغير	352	633
إجمالي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (1)	25 208	34 710
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
- مدرجة فى السوق	308 390	234 154
إجمالي إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)	308 390	234 154
إجمالي إستثمارات مالية (2+1)	333 598	268 864
- أرصدة متداولة	-	-
- أرصدة غير متداولة	333 598	268 864
الرصيد	333 598	268 864
- أدوات دين ذات عائد ثابت	308 390	234 154
- أدوات دين ذات عائد متغير	-	9 908
الرصيد	308 390	244 062

	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالى
الرصيد في 1/1/2017	34 710	234 154	268 864
إضافات	-	68 852	68 852
إستبعادات	(10 190)	-	(10 190)
نصيب السنة من إستهلاك علاوة / خصم الإصدار	-	(586)	(586)
فروق تقييم العملات	-	5 970	5 970
التغير فى القيمة العادلة (إيضاح 27)	688	-	688
الرصيد في 31/12/2017	25 208	308 390	333 598
الرصيد في 1/1/2016	35 401	72 440	107 841
إضافات	-	364 259	364 259
إستبعادات (بيع / استرداد)	(108)	-	(108)
نصيب السنة من إستهلاك علاوة / خصم الإصدار	-	(1 333)	(1 333)
فروق تقييم العملات		(201 212)	(201 212)
التغير فى القيمة العادلة (إيضاح 27)	(583)	-	(583)
الرصيد فى 31/12/2016	34 710	234 154	268 864

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية

	31/12/2017	31/12/2016
أرباح بيع أصول مالية متاحه للبيع	154	133
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية متاحة للبيع	1 326	(825)
الرصيد في آخر السنة المالية	1 480	(692)

19. إستثمارات فى شركات شقيقة

تتمثل الإستثمارات فى شركات شقيقة التى يمتلك المصرف فيها 20 % أو أكثر من رؤوس أموالها فى الشركات والمؤسسات التالية :-

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 1/1/2017	أرباح/ (خسائر) إستثمارات فى شركات شقيقة (طريقة حقوق الملكية)	الرصيد فى 31/12/2017	نسبة المساهمة %
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	4 686 640	4 359 491	530 190	36 416	ج.م.ع	129 014	13 324	147 279	46,07
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا*	98 979	29 763	6 141	2 604	ج.م.ع	27 866	615	27 785	24,08
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	120 234	7 149	20 231	8 200	ج.م.ع	40 002	1 700	41 702	20,00
شركة مركز التجارة العالمى	144 555	11 923	2 820	1 832	ج.م.ع	131 850	649	132 499	50,00
الشركة العربية للتمويل الدولى "كافى"	9 684	132	27	(33)	لوكسمبرج	8 505	-	8 505	89,04
بنك قناة السويس	2 253 894	2 117 027	206 928	20 069	ج.م.ع	116 137	-	116 137	41,50
الإجمالى						453 374	16 288	473 907	

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح لبنك الشركة العربية المصرفية الدولية وفقاً للقوائم الماليه المعتمده فى 31/12/2017 .

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح لشركه قناه السويس لتوطين التكنولوجيا وفقاً للقوائم الماليه المعتمده فى 31/08/2017 .

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح للشركه العالميه للاستثمارات السياحيه وفقاً للقوائم الماليه (إقفال مبدئى) فى 31/12/2017 .

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح لشركه مركز التجاره العالمى وفقاً للقوائم الماليه (إقفال مبدئى) فى 31/12/2017 .

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح للشركه العربيه للتمويل الدولى (كافى) وفقاً للقوائم الماليه فى 31/12/2016 .

تم إدراج الأصول والإلتزامات والايرادات والأرباح لبنك قناه السويس وفقاً للقوائم الماليه غير المعتمده فى 31/12/2017 .

* تم تخفيض المساهمة فى شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا بإضمحلال قدره 697 ألف دولار أمريكى عن عام 2017 .

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 1/1/2016	أرباح إستثمارات فى شركات شقيقة (طريقة حقوق الملكية)	الرصيد فى 31/12/2016	نسبة المساهمة %
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	4 203 582	3 911 386	668 731	48 523	ج.م.ع	132 030	16 742	129 014	46.07
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	90 116	25 470	5 696	3 593	ج.م.ع	68 378	-	27 866	24.08
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	111 623	6 738	16 229	5 356	ج.م.ع	39 475	527	40 002	20.00
شركة مركز التجارة العالمى	143 544	12 211	2 526	892	ج.م.ع	131 418	432	131 850	50.00
الشركة العربية للتمويل الدولى "كافى"	9 684	132	27	(33)	لوكسمبرج	8 678	(173)	8 505	89.04
بنك قناة السويس	1 720 702	1 610 576	118 892	11 478	ج.م.ع	116 137	-	116 137	41.50
الإجمالـــى						496 116	17 528	453 374	

تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال الشركة العربية للتمويل الدولى (كافي) 89,043 % وتبلغ نسبة مساهمة المصرف المباشرة فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 46,075 % ، كما تبلغ مساهمة المصرف غير المباشرة عن طريق الشركة العربية للتمويل الدولى فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 4,36 % أى بنسبة مساهمة إجمالية تبلغ 50,435 % إلا أنه ونظراً لأن التمثيل الحالى فى مجلس الإدارة لايوفر القدر اللازم من السيطرة التى تتناسب ونسبة مساهمة المصرف فى البنك فإنه لم يتم إعداد قوائم مالية مجمعة هذا العام .

20. أصول غير ملموسة

	31/12/2017	31/12/2016
صافى القيمة الدفترية أول السنة	1 198	-
إضافات	358	1 383
إستبعادات	-	-
تكلفة إستهلاك	(565)	(185)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	991	1 198
الرصيد فى آخر السنة		
التكلفة	1 741	1 383
مجمع الإستهلاك	(750)	(185)
صافى القيمة الدفترية	991	1 198

21. أصول أخرى

	31/12/2017	31/12/2016
إيرادات مستحقة	22 171	20 529
مصروفات مقدمة	2 000	490
المدفوع مقدماً للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح	7 369	6 730
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	10 970	4 609
أصول آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء (بعد خصم الإضمحلال)	4 581	3 733
أخرى (بعد خصم الإضمحلال)	5 738	2 053
الإجمالى	52 829	38 144

22. أصول ثابتة

بيـــــــــــان	أراضى	مبانى وتحسينات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	سيارات	حاسب آلى	الإجمالى
الرصيد فى 1/1/2017	29 535	15 545	1 547	382	1 204	48 213
الإضافات	-	1 513	379	2	861	2 755
إستبعادات	-	(12)	(45)	-	(48)	(105)
تكلفة إهلاك 31/12/2017	-	(865)	(242)	(94)	(465)	(1 666)
صافي القيمة الدفترية في 31/12/2017	29 535	16 181	1 639	290	1 552	49 197
صافى القيمة الدفترية فى 31/12/2016	29 535	15 545	1 547	382	1 204	48 213

23. أرصدة مستحقة للبنوك

	31/12/2017	31/12/2016
حسابات جارية	180 970	110 238
ودائع	603 467	803 203
الرصيد	784 437	913 441
بنوك محلية	332 928	357 428
بنوك خارجية	451 509	556 013
الرصيد	784 437	913 441
أرصدة بدون عائد	51 997	26 143
أرصدة ذات عائد	732 440	887 298
الرصيد	784 437	913 441
أرصدة متداولة	652 459	808 851
أرصدة غير متداولة	131 978	104 590
الرصيد	784 437	913 441

24. ودائع العملاء

	31/12/2017	31/12/2016
ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)	182 936	180 531
ودائع لأجل وبإخطار	2 281 863	2 135 709
شهادات ادخار	323 299	207 608
ودائع التوفير	309 963	234 449
ودائع أخرى	14 812	45 615
الرصيد	3 112 873	2 803 912
ودائع مؤسسات	1 601 473	1 398 268
ودائع أفراد	1 511 400	1 405 644
الرصيد	3 112 873	2 803 912
أرصدة بدون عائد	100 012	99 523
أرصدة ذات عائد ثابت	2 970 755	2 638 173
أرصدة ذات عائد متغير	42 106	66 216
الرصيد	3 112 873	2 803 912
أرصدة متداولة	2 166 091	2 012 376
أرصدة غير متداولة	946 782	791 536
الرصيد	3 112 873	2 803 912

25. إلتزامات أخرى

	31/12/2017	31/12/2016
عوائد مستحقة	21 660	20 377
إيرادات مقدمة	1 811	4 202
صندوق العاملين	4 144	4 719
النظام البديل للعاملين	7 948	5 149
أرصدة دائنة متنوعة	5 445	2 785
الرصيد	41 008	37 232

26. مخصصات أخرى

	31/12/2017						31/12/2016				
	رصيد أول السنة	فروق عملة	تحويلات	إنتفى الغرض منها	المكون المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد أول السنة	تحويلات	إنتفى الغرض منها	المكون المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
مخصص مطالبات محتملة	1 959	-	(287)	(1 003)	-	669	6 591	-	-	(4 632)	1 959
مخصص التزامات عرضية	4 797	24	(539)	(680)	153	3 755	4 953	560	(716)	-	4 797
مخصص عمليات مصرفية	200	-	-	(200)	-	-	2 200	-	-	(2 000)	200
الإجمالى	6 956	24	(826)	(1 883)	153	4 424	13 744	560	(716)	(6 632)	6 956

27. حقوق الملكية

(أ) رأس المال

يبلغ رأس مال المصرف المصدر 600 مليون دولار أمريكى موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى ويبلغ رأس مال المدفوع 450 مليون دولار أمريكى وبتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيو 2016 وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى موزع على عـــدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمكتتب فيه :-

	عدد الأسهم	القيمة الإسمية	%	المدفوع
جمهورية مصر العربية	11 628	232 560	38.76	232 560
دولة ليبيا	11 628	232 560	38.76	232 560
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75 020	12.503	75 020
دولة قطر	1 495	29 900	4.984	29 900
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14 940	2.49	14 940
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدنج	751	15 020	2.503	15 020
الإجمـالى	30 000	600 000	100	600 000

(ب) احتياطيات

	31/12/2017	31/12/2016
إحتياطي قانونى (إيضاح تحليلى ب -1)	117 134	113 248
إحتياطي عام	73 582	73 582
إحتياطى التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة (إيضاح تحليل ب – 2)	57 814	52 873
إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح تحليل ب -3)	688	1 277
إجمالى الإحتياطيات فى آخر السنة المالية	249 218	240 980

(ب/ 1) إحتياطي قانونى

	31/12/2017	31/12/2016
- الرصيد فى أول السنة المالية	113 248	107 306
- المحول من أرباح السنة	3 886	5 942
الرصيد فى آخر السنة المالية	117 134	113 248

(ب/ 2) إحتياطي التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة

	31/12/2017	31/12/2016
- الرصيد فى أول السنة المالية	52 873	72 631
- صافى التغير فى القيمة العادلة للشركات الشقيقة	4 941	(19 758)
الرصيد فى نهاية السنة المالية	57 814	52 873

(ب/ 3) إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع

	31/12/2017	31/12/2016
الرصيد فى أول السنة المالية	1 277	1 034
المحول إلى قائمة الدخل من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع	(1 325)	825
صافى أرباح (خسائر) التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح رقم 18)	736	(582)
الرصيد فى آخر السنة المالية	688	1 277

(ج) الأرباح المحتجزة

وفيما يلى بيان الحركة على الأرباح المحتجزة خلال السنة :-

	31/12/2017	31/12/2016
الرصيد فى أول السنة المالية	92 626	143 128
صافى أرباح السنة المالية	55 463	38 858
توزيعات المساهمين	-	(22 500)
حصة العاملين فى الأرباح	(8 700)	(8 500)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(3 098)	(3 098)
محول إلى الإحتياطى القانونى	(3 886)	(5 942)
إضمحلال الأصول الناتجة عن تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى	-	(49 320)
الرصيد فى آخر السنة المالية	132 405	92 626

28. النقدية ومافى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما فى حكمها الارصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

	31/12/2017	31/12/2016
- نقدية بالصندوق أرصدة لدى البنك المركزى	192 028	128 020
- أرصدة لدى البنوك	864 794	752 386
- أذون خزانة	-	210 862
الرصيد فى آخر السنة المالية	1 056 822	1 091 268

29. إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد المصرف فى 31 ديسمبر2017 وقد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلـــغ 669 ألف دولار أمريكى .

(ب) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات بعد خصم التأمينات النقدية

	31/12/2017	31/12/2016
خطابات ضمان	79 225	101 845
إعتمادات مستنديه (إستيراد وتصدير)	13 537	15 021
إرتباطات قروض شركات	1 514	17 610
الإجمالى	94 276	134 476

30. المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل المصرف مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التى يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة فى تاريخ الميزانية فيما يلى :

(أ) القروض والتسهيلات لأطراف ذوى علاقة

	شركات شقيقة	
	31/12/2017	31/12/2016
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		
القروض القائمة فى أول السنة المالية	154 991	111 400
القروض الصادرة خلال السنة المالية	-	50 000
القروض المسددة خلال السنة المالية	(4 991)	(6 409)
القروض القائمة فى آخر السنة المالية	150 000	154 991

(ب) ودائع من أطراف ذوى علاقة

	شركات شقيقة	
	31/12/2017	31/12/2016
الودائع فى أول السنة المالية	102 336	101 752
الودائع التى تم ربطها خلال السنة المالية	18 605	584
الودائع المستردة خلال السنة المالية	(22)	-
الودائع فى آخر السنة المالية	120 919	102 336

(ج) أخـرى

	31/12/2017	31/12/2016
أرصدة لدى البنوك	9 611	44 567
أرصدة مستحقة للبنوك	582 188	708 703

31. صندوق العاملين ومعاشات التقاعد

- يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت ومعاشات التقاعد يغطي جميع العاملين الدائمين به حتى تاريخ 17 أبريل 2008، ويحدد مجلس الإدارة حقوق العاملين في هذا النظام ويتم تقدير التزامات الصندوق ومدى كفاية المال الاحتياطى سنوياً بمعرفة الخبير الاكتواري .

- وافق مجلس إدارة المصرف بتاريخ 8 ديسمبر 2013 على نظام التقاعد المبكر الإختيارى وفقا للشروط والمزايا الجديدة بدلاً من المتبع بلائحة نظام مكافآت نهاية الخدمة والتأمين والمعاشات وذلك بالتخارج الكامل من المصرف والصندوق (بدون معاش) على أن يتم منح المميزات المقترحة على أساس المرتب التأمينى فى 31 ديسمبر 2013. هذا على أساس أن يقوم المصرف بتمويل صندوق مكافأت العاملين بقرض مساند فى حدود مبلغ 55 مليون دولار أمريكى يمثل الفارق بين مجموع مستحقات العاملين وفقاً للائحته بعد منحهم المميزات الإضافية للتقاعد المبكر الإختيارى وبين الإحتياطى الإكتورای المخصص لهذه الفئات العمرية، وتكون أولوية سداد هذا القرض المساند بعد مقابلة الصندوق لإلتزاماته حسب الحسابات الإكتوارية على أن يتم إحتساب رصيد القرض المساند ضمن موجودات الصندوق المعدة لمقابلة إلتزاماته ويتم تخفيض رصيد القرض المساند شهرياً بقيمة الوفرات الناتجة عن نظام التقاعد المبكر .
- هذا وقد تم إحتساب نصيب العام من الوفرات الناتجة من تطبيق المعاش المبكر الإختيارى لعام 2017 والتى بلغت 991 4 ألف دولار أمريكى تم تخفيض القرض المساند الممنوح لصندوق العاملين بها ، وبذلك تم سداد رصيد القرض المساند .
- بلغ رصيد المال الإحتياطى لصندوق العاملين فى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 158 92 ألف دولار أمريكى مقابل مبلغ 417 100 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2016 ، وقد جاء فيما تضمنه تقرير الخبير الإكتوارى أنه لايوجد عجز فى المال الإحتياطى للصندوق فى 31 ديسمبر 2017 وذلك بعد إستكمال فرق عائد الإستثمار الفعلى المحقق بمبلغ 747 1 ألف دولار أمريكى للوصول إلى الحد الأدنى الواجب تحقيقه بواقع 6 % من جملة الأموال الإحتياطية للصندوق وتحمل المصرف تكلفة ضم علاوة عام 2017 إلى الأجر التأمينى وإضافة تكلفة تلك العلاوة للمال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 وقيمتها 761 1 ألف دولار أمريكى وكذلك تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند وقيمته 991 4 ألف دولار أمريكى وإضافة قيمتة للمال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 .
- هذا وقد تم تدعيم صندوق العاملين هذا العام بمبلغ 747 1 ألف دولار أمريكى يمثل فرق عائد الإستثمار المشار إليه بتقرير الخبير الإكتوارى وذلك خصما على قائمة الدخل هذا العام وكذلك تحمل المصرف بتكلفة ضم علاوة عام 2017 إلى الأجر التأمينى وتحميل قائمة الدخل للمصرف أيضاً بمبلغ 761 1 ألف دولار أمريكى وإضافتها للمال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 ، كما تم تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند (رد ما سبق سداده خلال عام 2017) إلى المال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليها أعلاه .

32. أحداث هامة

صدرت تعليمات البنك المركزى المصرى فى 28 يناير 2018 بشأن الإستعداد لتطبيق معيار IFRS 9 ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة والتى تأخذ بعين الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية ، فقد الزم البنك المركزى المصرى البنوك بتكوين إحتياطى مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1 % من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح عن عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسى بالقاعدة الرأسمالية، ولايتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزى المصرى.

هذا وقد تم تكوين إحتياطى مخاطر معيار IFRS 9 بمبلغ 429 26 ألف دولار أمريكى يمثل نسبة 1 % من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح عن عام 2017 ضمن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 .

33. أرقام المقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتفق مع تبويب أرقام العام الحالى .

الميزانية بعد التوزيع

فى 31 ديسمبر 2017

(القيمة بالالف دولار امريكى)

	2017/12/31	2016/12/31
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	192 028	128 020
أرصدة لدى البنوك	1 039 004	792 800
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	1 554 341	1 623 658
قروض وتسهيلات للبنوك	150 000	150 000
قروض وتسهيلات للعملاء	1 078 470	1 190 876
إستثمارات مالية:		
- متاحة للبيع	25 208	34 710
- محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	308 390	234 154
إستثمارات فى شركات شقيقة	473 907	453 374
أصول غير ملموسة	991	1 198
أصول أخرى	45 460	31 414
أصول ثابتة	49 197	48 213
إجمالى الأصول	4 916 996	4 688 417
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	784 437	913 441
ودائع العملاء	3 112 873	2 803 912
إلتزامات أخرى	43 401	42 300
مخصصات أخرى	4 424	6 956
إجمالى الإلتزامات	3 945 135	3 766 609
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	600 000	600 000
إحتياطيات	281 193	244 866
أرباح محتجزة	90 668	76 942
إجمالى حقوق الملكية	945 432	921 808
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية	4 916 996	4 688 417

EURO

05
التواصل مع المصرف

96 مساعدا الأعضاء المنتدبين ومديرو العموم
97 مديرو الفروع
98 عناوين الفروع

مساعدا الأعضاء المنتدبين

الأستاذ/ عمرو بهاء	مساعد العضو المنتدب	فاكس : 23963378
الأستاذ/ عمرو محمود عبد الفتاح عطا الله	مساعد العضو المنتدب	فاكس : 23955349

مديرو العموم

عادل صلاح الدين امين عزت	مدير عام إدارة تمويل الشركات	فاكس : 23933705 - 23911310
جمال احمد سعد زغلول	مدير عام المراقبة المالية	فاكس : 23916275
احمد بهاء الدين يوسف محمد	مدير عام الالتزام	فاكس : 23940237
عاصم كامل عواد حسين	مدير عام إدارة المخاطر	فاكس : 35706478
ايناس محمد حسن على طنطاوى	مدير عام الموارد البشرية	فاكس : 23919302
محمد محمود مدحت محمود تمام	مدير عام المؤسسات المالية	فاكس : 35706681
خالد شاكر سلامه متولى فوده	مدير عام الشئون الإدارية	فاكس : 23927794
أسامة ابراهيم رمضان الزيادى	مدير عام التدقيق الداخلى	فاكس : 25931358
تماضر بشرى جندى بشاره	نائب مدير عام والمشرف على إدارة تكنولوجيا المعلومات	فاكس : 35706308
عمرو محمد منصور محمد	رئيس أنظمة تأمين معلومات	فاكس : 27479351
خديجة أحمد شوقى المتينى	رئيس الفروع	فاكس : 23916391
رشاد حلمى ابوالحسن احمد	رئيس إدارة المراقبة الداخلية	فاكس : 23913304
عبير على زين العابدين عبدالجواد	رئيس إدارة الإستثمارات المباشرة	فاكس : 35706445
شاهيناز احمد رمزى حسين رمزى	رئيس الخدمات المصرفية الخاصة	فاكس : 35706342
محمود محمد محمود محمد لبيب	رئيس إدارة الخزانة	سويفت ARIBEGCXMOK

مديرو الفروع

طارق لطفى مجاهد مصباح	مدير فرع القاهرة	فاكس : 23912319 - 23916233
محمد على جمال الدين عبدالمقصود	مدير فرع مصر الجديدة	فاكس : 22902491 - 22900261
عصام سيد احمد الجوهرى	مدير فرع التحرير	فاكس : 35695541
نيفين يوسف احمد فوزى	مدير فرع الاسكندرية	فاكس : 03-4873230
آسر محمود صالح شريف	مدير فرع المهندسين	فاكس : 33029651
محمد حسين صفوت محمد حسن	مدير فرع مدينة نصر	فاكس : 24034904
وائل شامل اسماعيل محمود عطيه	مدير فرع 6 أكتوبر	فاكس : 38362148
ماجد محمد محمد يحيى رشدان	مدير فرع الشيخ زايد	فاكس : 38517124
عز الدين أحمد محمد حسنين	مدير فرع بورسعيد	فاكس : 066-3227623
شادى أسامة محمد عبد العال	مدير فرع شرم الشيخ	فاكس : 069-3710828 - 069-3710827
أيمن أحمد حسام الدين يونس	مدير فرع المعادى	فاكس : 25178353

عناوين الفروع

المركز الرئيسى

35 ش عبد الخالق ثروت – القاهرة – ج . م . ع
صندوق بريد : 1563 الرقم البريدى : 11511 العنوان البرقى : عربدولى
فاكس : 23912319 – 23916233
تليفون : 23918794 – 23916391 – 23916492 - 23916120
سويفت : ARIBEGCX 001

فرع القاهرة الرئيسى

35 ش عبد الخالق ثروت – القاهرة – ج . م . ع
صندوق بريد : 1563 الرقم البريدى : 11511 العنوان البرقى : عربدولى
فاكس : 23912319 – 23916233
تليفون : 23918794 – 23916391 – 23916492 - 23916120
سويفت : ARIBEGCX 007

فرع التحرير

5 ش ويصا واصف – برج الرياض – الجيزة – ج.م.ع
صندوق بريد : 488 الاورمان الرقم البريدى : 12612 العنوان البرقى : عربدولى
فاكس : 35695542 - 35695541
تليفون : 35695532 – 35635561 - 35695562 - 35695518
سويفت : ARIBEGCX 003

فرع مصر الجديدة

95 (أ) ش الميرغنى – عمارة برج الشمس – مصرالجديدة – القاهرة – ج.م.ع.
صندوق بريد : 170 هيلوبليس
فاكس : 24173524 - 22902491
تليفون : 24189683 – 22902069 – 22907592
سويفت : ARIBEGCX 005

فرع المهندسين

60 ش محمد حسن حلمى (جزيرة العرب سابقاً) – المهندسين – ج.م.ع.
صندوق بريد : 273 امبابة – جيزة
فاكس : 33029651
تليفون : 33029647 – 33029648 - 33029649
سويفت : ARIBEGCX 008

فرع مدينة نصر

77 ب طريق النصر – مدينة نصر – القاهرة – ج .م .ع
صندوق بريد : 1563
فاكس : 24034904
تليفون : 22605914 – 22606359
سويفت : ARIBEGCX 004

فرع الاسكندرية

2 طريق الحرية – الاسكندرية – ج.م.ع.
صندوق بريد : 21511
تلكس : AIBLX UN 55457
فاكس : (03) 4873230
تليفون : 4806432 - 4869681 (03)
سويفت : ARIBEGCX 002

فرع بورسعيد

شارعى 23 يوليه وصلاح الدين – بورسعيد – ج.م.ع .
صندوق بريد : 42511
فاكس : 3227623 (066)
تليفون : 3223739 - 3336653 (066)
سويفت : ARIBEGCX 006

فرع 6 أكتوبر

داخل جامعة السادس من أكتوبر – المحور المركزى – الدور الثانى – المول التجارى –الجيزة ج . م.ع
صندوق بريد : 1563 الرقم البريدى : 11511
فاكس/ تليفون : 38362148
سويفت : ARIBEGCX 007

فرع الشيخ زايد

مول امريكانا بلازا – الشيخ زايد – ج.م.ع
تليفون : 38517127 – 38517126
الرقم البريدى : 12461

فرع شرم الشيخ

فندق ريكسوس سي جيت - خليج نبق - شرم الشيخ – ج.م.ع
تليفون : 3710827 – 3710828 (069)
الرقم البريدى : 46619

فرع المعادى

2 شارع عمرو متفرع من شارع النصر – المعادى – ج.م.ع
تليفون : 25178356 – 25178355 – 25178254
فاكس : 25178353

أسواق المال الدولية

استثمارات دولية

فاكس : 23902084
تليفون : 23955068 - 23925736

عمليات نقدية

تليفون : 23934416 - 23927794 - 23917893
Page on the Monitor: AIBC
Reuter Dealing Code: AICE

مركز العمليات المركزيه

77ب طريق النصر – مدينة نصر - القاهرة – ج.م.ع
السويفت المركزى
مركز البطاقات الائتمانيه
عمليات تمويل التجارة الخارجيه
عمليات الائتمان
فاكس : 22606321
تليفون : 22605958 - 22605914
سويفت : ARIBEGCX 004

North
NNW
NNE
NE
ENE
East
ESE
SE
SSE
South
SSW
TROPICO DEL CAPRICORNO